جامعة قطر

كليّة القانون

المسؤولية الجنائية عن جرائم غسل الأموال باستخدام العملات الافتراضية

إعداد

علي راشد العجمي

قُدّمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلّبات

كليّة القانون

للحصول على درجة الماجستير في

القانون العام

يناير 2025/1446

©2025. علي راشد الخويطر العجمي. جميع الحقوق محفوظة.

لجنة المناقشة

استُعرضت الرسالة المقدّمة من الطالب/ة علي راشد الخويطر العجمي بتاريخ 2024/12/08، وَوُفِقَ عليها كما هو آتٍ:

نحن أعضاء اللجنة المذكورة أدناه، وافقنا على قبول رسالة الطالب المذكور اسمه أعلاه .وحسب معلومات اللجنة فإن هذه الرسالة تتوافق مع متطلبات جامعة قطر، ونحن نوافق على أن تكون جزء من امتحان الطالب.

د. عائشة جمال العماري

المشرف على الرسالة

د. علاء عبدربه

مناقش

د. ريم الانصاري

مناقش

د. فتوح عبدالله الشاذلي

تمّت الموافقة:

عميد كليّة القانون

المُلخَّص

علي راشد الخويطر العجمي، ماجستير في القانون العام:

يناير 2025/1446.

العنوان: المسؤولية الجنائية عن جرائم غسل الأموال باستخدام العملات الافتراضية

المشرف على الرسالة: د. عائشة جمال العماري

تناول هذا البحث "المسؤولية الجنائية عن جرائم غسل الأموال باستخدام العملات الافتراضية"، وهو موضوع ذو أهمية متزايدة في ظل التطورات التكنولوجية السريعة التي يشهدها العالم اليوم.

تتمثل مشكلة الدراسة في التحديات التي تفرضها العملات الافتراضية على الجهود القانونية الرامية إلى مكافحة جرائم غسل الأموال، حيث وفرت هذه العملات وسيلة جديدةٍ للمجرمين لإخفاء مصادر أموالهم غير المشروعة.

تبدأ الرسالة بتقديم شرح وافٍ لمفهوم العملات الافتراضية، التي تعرف بأنها تمثيل رقمي لقيمة يمكن تداولها إلكترونيًا.

كما تبرز خصائص هذه العملات مثل اللامركزية، الأمان، وإمكانية إخفاء الهوية، والتي تجعل من الصعب تتبع العمليات المالية التي تتم عبرها.

وتشير الرسالة إلى أن هذه الخصائص، رغم أنها تقدم فوائد تكنولوجية واقتصادية، تخلق بيئة ملائمة لغسل الأموال.

الرسالة تعتمد على المنهج التحليلي لدراسة كيفية تطور جريمة غسل الأموال التقليدية إلى جريمةٍ أكثر تعقيدًا باستخدام العملات الافتراضية، وتقوم بمقارنة بين الأطر القانونية التقليدية وتلك الحديثة الموجهة لمكافحة غسل الأموال.

يتم تسليط الضوء على التشريعات القطرية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال، ومدى قدرتها على مواجهة التحديات التي تفرضها العملات الافتراضية.

إحدى النقاط المحورية التي تناقشها الرسالة هي أن النظام المالي العالمي يواجه تحديات كبيرة في التعامل مع الطبيعة اللامركزية للعملات الافتراضية، والتي تجعل من الصعب تتبع المعاملات المالية المشبوهة.

كما تتناول الرسالة تطورات التشريعات في بعض الدول الأخرى، مثل الولايات المتحدة، وكيفية تعاملها مع غسل الأموال بالعملات الافتراضية.

في النهاية، تقدم الرسالة توصيات حول كيفية تعزيز الأطر القانونية، خاصةً في قطر، لمواجهة هذه الظاهرة المتنامية.

ABSTRACT

Criminal Liability for Money Laundering Crimes Using Virtual Currencies

This research addresses the topic of "Criminal Liability for Money Laundering Crimes Using Virtual Currencies," a subject of increasing importance considering the rapid technological developments the world is witnessing today. The research problem revolves around the challenges posed by virtual currencies to legal efforts aimed at combating money laundering crimes, as these currencies provide criminals with a new method to conceal the sources of their illicit funds.

The thesis begins by providing a comprehensive explanation of the concept of virtual currencies, which are defined as a digital representation of value that can be traded electronically. It highlights the characteristics of these currencies, such as decentralization, security, and the ability to anonymize transactions, which make it difficult to trace financial activities conducted through them. While these features offer technological and economic advantages, they also create a conducive environment for money laundering.

The thesis adopts an analytical approach to study how traditional money laundering crimes have evolved into more complex crimes using virtual currencies. It compares the traditional legal frameworks with modern ones designed to combat money laundering. The thesis also sheds light on Qatari legislation related to combating money laundering and its ability to address the challenges posed by virtual currencies.

One of the central points discussed in the thesis is that the global financial system faces significant challenges in dealing with the decentralized nature of virtual currencies, which makes it difficult to track suspicious financial transactions. The thesis also

examines legislative developments in other countries, such as the United States, and how they are addressing money laundering using virtual currencies.

In conclusion, the thesis offers recommendations on how to strengthen legal frameworks, particularly in Qatar, to address this growing phenomenon.

شكر وتقدير

الحمدالله الذي أنشأ وبرى، وخلق الماء والثرى، وأبدع كل شيءٍ وذرى الرحمن على العرش استوى، والصلاة والسلام على من بكى على امته المبعوث في ام القرى صلى الله وسلم على الحبيب المصطفى، اما بعد فإنما طلبنا العلم لوجه الله تعالى ولم نرد بذلك إلا وجه الله وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء وقد قال تعالى: {يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجاتٍ} وقد رفعنا الله تعالى بذلك ونسأله ان يرفع قيمتنا في الاخرة ويرفع مقامنا في الاخرة كما رفعه في الدنيا، انما طلبنا العلم لوجه الله ثم لنفرح والدينا في لحظة تتوجٍ فيها سنوات من الجهد والمثابرة، لا يسعني إلا أن أقف ممتنًا لكل من كان له دور في وصولي إلى هذه المرحلة المهمة من مسيرتي العلمية.

إن هذه الرسالة لم تكن لتكتمل لولا دعم وتوجيهات العديد من الأشخاص الذين يستحقون مني كل الشكر والتقدير.

أتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان إلى والدي العزيزين، اللذان غمراني بدعواتهما وحبهما، كًانا دائمًا نور دربي وأساس نجاحي.

أقف اليوم على هذا المنبر، بعد سنواتٍ من السعي والكدح في مسيرتي العلمية، لأعبر عن امتناني العمق وتقديري الصادق لما قدمتماه لي على مر السنوات. ما من كلمات يمكن أن تنقل حجم المشاعر التي تغمرني الآن، وأنا أستعيد تلك اللحظات التي رسمتما فيها مسار حياتي. سعيت في هذه الدنيا ثلاثاً وثلاثين حجةً فلم أجد الراحة إلا في رضاكما.

ولا يسعني إلا أن أعبر عن خالص الامتنان لعائلتي الحبيبة، التي كانت ولا تزال خير داعم لي في كل مراحل حياتي.

شكر وعرفان إلى المشرفة الأستاذة الدكتورة عائشة العماري التي كان لها الدور الأبرز في إرشادي وتوجيهيٍ بحكمةٍ وحنكة علمية رفيعة. لقد كانت مشرفةً ليس فقط بأفكارها الغنية، بل بصبرها ودعمها المستمرين، مما مكنني من تخطي العديد من الصعوبات التي واجهتها في إعداد هذه الرسالة. كانت رؤيتها الثاقبة ونصائحها الثاقبة بمثابة البوصلة التي وجهتني نحو إتمام هذا العمل على أفضل وجه.

الإهداء

رفيقة دربي ابنتي الدانة ابنة اليوم الأول في دراستي لتخصص القانون، يا من كنت النور الذي أضاء لي الطريق خلال هذه الرحلة الطويلة، إني أهدي هذا العمل إليك، تعبيرًا عن امتناني الذي لا حدود له. فكل صفحة كتبتها، وكل فكرة صغتها، كانت ممزوجةً بحبك ودعمك. أنت الحافز الذي لم يغب عن ذهني يومًا، وطوت سنين الدراسة في رحاها ما كنت تستحقين من أوقاتٍ فحق على تسطير اسمك في صدر هذه الرسالة، فلا لي ان ارجع لك من العمر ساعاتٍ، ولكن أهديك من هذا العلم ما ملكته.

فهرس المحتويات

شكر وتقدير ..... خ

الإهداء ..... ذ

المقدمة .....س

المبحث التمهيدي: التأسيس النظري لجريمة غسل الأموال وعلاقتها بالعملات الافتراضية 1

المبحث الأول: المفهوم والتطورات والتداعيات لجريمة غسل الأموال 7

المطلب الأول: جريمة غسل الأموال التقليدية 15

المطلب الثاني: جريمة غسل الاموال بالعملات الافتراضية: 26

المبحث الثاني: مراحل جريمة غسل الأموال بالعملات الافتراضية: من الشروع إلى التمام 32

المطلب الأول: الشروع في ارتكاب الجريمة: 38

المطلب الثاني: الجريمة التامة لغسل الاموال بالعملات الافتراضية: 45

المبحث الثالث: المسؤولية الجنائية للمساهم في جريمة غسل الأموال باستخدام العملات 54

المطلب الأول: طبيعة المساهمة الأصلية في جريمة غسل الأموال من خلال العملات الافتراضية 57

المطلب الثاني: طبيعة المسؤولية الجنائية للمساهمة التبعية في جريمة غسيل الأموال من خلال العملات الرقمية.....65

قائمة المصادر والمراجع.....75

المراجع باللغة العربية:.....75

المراجع باللغات الأجنبية:.....79

مراجع شبكة الإنترنت:.....81

المقدمة

تشهد السنوات الأخيرة تطوراتٍ تقنيةٍ هائلة كان لها تأثير عميق على مختلف جوانب الحياة، ومن بين هذه التطورات البارزة ظهور العملات الافتراضية، التي أحدثت نقلة نوعية في مجال المعاملات المالية الرقمية. ومع تزايد الاعتماد على هذه العملات، ظهرت تحدياتٍ جديدةٍ تتعلق بمدى قدرة الأنظمة القانونية على مراقبة وحماية الأسواق المالية من المخاطر المصاحبة لها، خاصة في مجال مكافحة جرائم غسل الأموال. يعتبر غسل الأموال من أخطر الجرائم الاقتصادية التي تهدد استقرار الاقتصادات العالمية، حيث يسعى مرتكبو هذه الجريمة إلى إضفاء الشرعية على الأموال المتحصلة من الأنشطة غير المشروعة من خلال توظيفها في أنشطة تبدو قانونية.

وقد أتاح التطور التكنولوجي وظهور العملات الافتراضية وسيلة جديدةٍ لارتكاب جرائم غسل الأموال بعيداً عن أعين الرقابة التقليدية. فاللامركزية التي تتميز بها هذه العملات، بالإضافة إلى صعوبة تتبع العمليات المالية التي تتم من خلالها، وفرت بيئة مناسبة للمجرمين لإخفاء مصادر الأموال غير المشروعة، وهو ما يشكل تحدياً كبيراً أمام الأنظمة القانونية والمصارف العالمية.

أهمية وأهداف البحث:

إن البحث في هذا الموضوع يكتسب أهميةٍ بالغةٍ، ليس فقط لكونه يسلط الضوء على واحدة من أهم القضايا القانونية والمالية المعاصرة، بل أيضًا لأنه يسعى إلى تحليل مدى جاهزية الأطر القانونية لمواجهة هذه التحديات، وخاصةٍ في دولة قطر، التي تسعى من خلال تشريعاتها إلى تحقيق التوازن بين دعم التطور التكنولوجي والابتكار المالي من جهة، ومكافحة الجرائم المالية من جهة أخرى. لا تشكل العملات الافتراضية أي مخاطر على النظام المالي العالمي بعد، ولكن هناك بعض اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية التي تواجه آثاراً سلبية ملموسةً بالفعل،

وتمتلك بعض البلدان حيازةٍ كبيرةٍ من العملات الافتراضية وتكمن على استبدال العملة النقدية بها وهو ترك الباب مواربا لجرائم غسل الأموال في ظل غياب آليات تنظيمية ورقابية مالية على تلك العملات التي أصبحت جريرتهم. ويهدف هذا البحث للوصول إلى نتائج تساهم في تسليط الضوء على المسؤولية الجنائية في جريمة غسل الأموال بالعملات الافتراضية للوقوف على التشديد ما أن ارتكبت بالعملات الافتراضية كما فرق المشرع القطري في قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية بين الجرائم المرتكبة باستخدام وسائل تقنية المعلومات وعلى ما ان ارتبكت بالطرق التقليدية. تنبع أهمية هذا البحث من كونه يعالج مسألة حديثة لم تكن موجودة بالدرجة نفسها قبل انتشار العملات الافتراضية. ومع تزايد الاعتماد على هذه العملات في الاقتصاد العالمي، تزداد الحاجة إلى تطوير التشريعات القانونية لضمان حماية الأنظمة المالية من الجرائم المتعلقة بغسل الأموال. كما أن البحث يسعى إلى تقديم حلول وتوصيات من شأنها تحسين الأطر القانونية في قطر للتعامل مع هذه الظاهرة.

إشكالية البحث:

تتمثل مشكلة البحث في كيفية تعامل التشريعات القانونية مع غسل الأموال باستخدام العملات الافتراضية، ومدى كفاية الأطر القانونية في قطر لمواجهة هذه الجريمة المستحدثة. العملات الافتراضية عمله يتم تداولها من خلال شبكة الانترنت في ظل الثورة التكنولوجية بتطوير التجارة الإلكترونية، هذه العملات لامركزيةٍ إي لا يتم إحداثها من قبل حكوماتٍ أو اتحاداتٍ نقديةٍ بل تنشأ من قبل أشخاص ويعتبرون مطوروها ويتحكمون عادةً بقيمتها في مجتمع إلكتروني افتراضي عبر شبكة من أجهزة الحواسيب، ويمكن شرائها بالعملات النقدية وهو الطريق الذي يلجئ إليه المجرمون مستقلين به هذا العالم الافتراضي لغسل الأموال المتحصلة من مصدرٍ غير مشروع فأصبحت جريرتهم فاستدرجتهم وجرتهم حتى استزلوا بإن أوحلوا في جنوحها وباتوا فيها فاختاروها وأصبح

الدافع الرئيسي لعملية غسل الأموال إعطاء الأموال الصفة القانونية للتمكن من الاستفادة من هذه الأموال وتحويلها لأخرين أو أصول ثابتةٍ الامر الذي حدا بهم إلى التوجه إلى العملات الافتراضية كونها عملات لا مركزية وتقوم بالعملات النقدية وبل في بعض التعاملات تحل محلها.

وفي ضوء انتشار العملات الافتراضية بشكلً واسع في الآونة الأخيرة وتسارع كبير للاعتراف والتعامل بها على الرغم من المخاطر التي تحيط بها إلا أن دولة قطر حظرت التعامل بأي شكلٍ من الأشكال أو تبديلها بأي عملةٍ أخرى، إلا أن هذا التوجه قد بداء بالتغير تدريجيا بعدما أطلقت دولة قطر أول منصةٍ إلكترونيةٍ لتبادل العملات الرقمية والمدعومة بالذهب الحقيقي (*I-DINAR*) الامر الذي يبين تغير توجه دولة قطر من حيث التعامل بالعملات الافتراضية تدريجاً واضحى واقعاً لا يمكن تجاهله أو رفضه الأمر الذي تكمن معه إشكالية هذه الدراسة في عملية غسل الأموال عن طريق العملات الافتراضية بعد تغير توجه الدولة برفض التعامل بالعملات الافتراضية قطعاً إلى السماح بها بعد الانتشار الواسع لها والذي لا يمكن تجاهله وإنما يجب معالجته بهدوءٍ وروية وإيجاد بيئةٍ تشريعيةٍ مناسبة تجعل من التعامل بهذه العملات تعاملاً آمناً بسن تشريعاتٍ تنظيميةٍ بعد بيان ارتباط العملات الافتراضية بغسل الأموال من خلال هذه الدراسة وطريقة استغلال المجرمين لهذه العملات وانتشارها الواسع واعتراف كثيرٍ من الدول بالتعامل بها وبيان الثغرات التي تستقل من قبلهم التي تستوجب قيام المسؤولية الجنائية لمرتكبيها لتحقيق الردع مع القدرة على السيطرة لهذا النوع من الجرائم الواقعة بالطرق المستحدثة التي لا مناص منها.

وهذه الدراسة تثير أيضًا العديد من الأسئلة التي سوف نجيب عليها منها:

- ما هي مراحل غسل الأموال؟
- ما هي أهم طرق غسل الأموال؟
- المسؤولية الجنائية عن جرائم غسل الأموال؟

- ما مدى ارتباط المسؤولية الجنائية بالجريمة المتحصلة منها المال غير المشروع بالمسؤولية الجنائية بجريمة غسل الأموال؟
- المساهمة الجنائية بجريمة غسل الأموال بالعملات الافتراضية؟
- هل القانون رقم 20 لسنة 2019 بإصدار قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب كافٍ لقيام المسؤولية الجنائية لغسل الأموال بالعملات الافتراضية؟

الدراسات السابقة

- **نايف، فلاح حسين، جريمة غسل الأموال من خلال العملات المشفرة.**

تناولت هذه الدراسة التركيز على دراسة حق استخدام التكنولوجيا المالية الحديثة في عمليات غسل الأموال، وركزت على العملات المشفرة كوسيلة جديدة ومعقدة لإخفاء مصادر الأموال غير المشروعة. واستعرض الباحث التحديات القانونية التي تواجه الجهات المختصة في تتبع هذه الجريمة، خاصةً أن العملات المشفرة تتميز بخصائص مثل عدم المركزية والخصوصية العالية. وسلطت الرسالة الضوء على الوسائل التي يستخدمها المجرمون لاستغلال العملات المشفرة في غسل الأموال، مثل استخدام المحافظة الإلكترونية والتداول عبر المنصات غير المنظمة. وقدم الباحث توصياتٍ لتعزيز التشريعات القانونية وتفعيل التعاون الدولي للحد من هذه الأنشطة غير القانونية وذلك من خلال تطوير القوانين المحلية والدولية.

لم يتطرق الباحث في رسالته على الجانب الجنائي وتحليل المسؤولية الجنائية في حالات غسل الأموال باستخدام العملات الافتراضية وتحديد المسؤوليات الجنائية للأشخاص المشاركين في هذه الجرائم سواءً بشكلٍ مباشر أو غير مباشر، واكتفى في البحث بالتركيز بشكلٍ أكبر على التحليل التنظيمي والتحديات التي تواجه السلطات في رصد هذه الجريمة.

- **البوسعيدي، سالم بن ناصر، العملات المشفرة وعلاقتها بجريمة غسل الأموال.**

ركزت هذه الرسالة على التأثير المتزايد العملات المشفرة على النظام المالي العالمي والتحديات التي تفرضها التكنولوجيا.

ركز الباحث على التحديات القانونية التي تواجه السلطات في مراقبة هذه الأنشطة، وقدم تحليلاً للثغرات في التشريعات الحالية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال عند التعامل مع العملات المشفرة، دون الخوض في تفاصيل المسؤولية الجنائية لمرتكبيها، واهتمت بالجانب التنظيمي والتشريعي للجريمة، ووصى بتحسين التشريعات القانونية والتنظيمية وكذلك تعزيز التعاون الدولي لمكافحة هذه الظاهرة المتنامية.

منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج التحليلي من خلال تحليل النصوص القانونية المتعلقة بالعملات الافتراضية وغسل الأموال، ودراسة القوانين الدولية والمحلية، وخاصة التشريعات القطرية. كما يتم مقارنة الأطر القانونية المختلفة لدولٍ أخرى مثل الولايات المتحدة للاستفادة من تجاربها في مكافحة غسل الأموال الافتراضية.

هيكل البحث:

تبدأ الدراسة بمقدمة تسلط الضوء على الأهمية المتزايدة لجرائم غسل الأموال المرتبطة باستخدام العملات الافتراضية، خصوصاً في ظل التطورات التكنولوجية السريعة.

تركز المقدمة على إشكالية البحث المتعلقة بالتحديات التي تواجه الهيئات التنظيمية في مواجهة هذه الجرائم المستجدة.

يتناول الفصل الثاني جريمة غسل الأموال بشكلٍ شامل، من خلال استعراض مفهومها، ومراحل تطورها، والتداعيات السلبية التي تتركها على الاقتصاد والمجتمع.

يسلط هذا الفصل الضوء أيضًاً على الجهود الدولية المبذولة في مكافحة هذه الجريمة وآليات التصدي لها.

فيركز بشكلٍ خاصٍ على أساليب غسل الأموال التي تمارس باستخدام العملات الافتراضية، من خلال تحليل الممارسات المختلفة ومقارنتها بين غسل الأموال التقليدية وغسل الأموال عبر العملات الافتراضية.

ويتم التطرق إلى الإطار القانوني الذي يعنى بمكافحة غسل الأموال باستخدام العملات الافتراضية في دولة قطر، عبر دراسة تفصيلية للتشريعات القطرية ذات الصلة ومقارنتها بالتشريعات الدولية، للوصول إلى فهم معمق حول الفروق والتحديات القانونية القائمة في هذا المجال.

وتغيب شمس البحث بمناقشة المسؤولية الجنائية المتعلقة بجرائم غسل الأموال باستخدام العملات الافتراضية. يتم في هذا الفصل تحليل الركن المادي والمعنوي لهذه الجريمة، مع التركيز على كيفية التشريعات القانونية لمواكبة طبيعة هذه الجرائم المستحدثة وصولاً إلى المساهمة الجنائية فيها وكيفية تناول التشريعات لها.

المبحث التمهيدي: التأسيس النظري لجريمة غسل الأموال وعلاقتها بالعملات الافتراضية

مفهوم العملات الافتراضية

العملات الافتراضية (*Virtual Currencies*) عرفتها (*Financial Action Task Force*) في ورقتها الصادرة عام 2014 بخصوص العملات الافتراضية: بأنها هي نوع من العملات، عبارة عن تمثيلٍ رقميٍ إلكترونيٍ لها قيمتها، ويمكن تداولها رقميًا، كما تعمل بكونها وسيلة تبادلٍ، ووحدة حسابٍ، ومخزن للقيمة، ولكن هذه العملات الافتراضية ليس لها سند قانوني، وكما أنها لا تصدر ولا تضمن أي ولايةٍ قضائيةٍ، وتتنفذ هذه المعاملات فقط بالاتفاق داخل مجتمع مستعملي العملة الافتراضية بينهم.

وأضافت أيضًا في تعريفها بأن هذه العملات الافتراضية: هي عملات رقمية، وليست ملموسةً على أرض الواقع، وتختلف أيضًا بطبيعتها عن العملة الورقية أو التقليدية من قبل الدول بأنها ليس لها سند قانوني، ولا ترتبط بشيءٍ معينٍ لتقويتها، والحفاظ على وزنها المالي بين عملات الدول، كالذهب أو غيرها من الارتباطات المالية، ويطلق عليها أيضًا العملات المشفرة، وهي عبارة عن نوعٍ من الأموال التي يتم تداولها، وتبادلها عبر شبكاتٍ الانترنت، باستخدام التكنولوجيا التشفير المتطورة، وتعتمد على بروتوكولاتٍ لامركزيةٍ كتقنية البلوكشين (*Blockchain*).[1]

منذ تطور المجتمع، وظهور العملات، فقد علمنا حينها أنها: إما أن تكون عملةً ورقيةً، أو أن تكون عملةً معدنيةً، ومع التطورات والثورة التكنولوجية أدت إلى نشأة عملةٍ افتراضيةٍ ،كانت نتاجًا

[1] ورقة مجموعة العمل المالي، توجيهات حول المخاطر المتعلقة بالعملات الافتراضية 2014م.

واضحًا عن التطورات الهائلة في التكنولوجيا، أصبحت العملات الافتراضية تجسيداً لتقديم تكنولوجيًا المعلومات، مما ساهم في إحداث نقلةً نوعيةً في مفاهيم عالم المال، فهي مجرد قيمةٍ نقديةٍ مخزنةٍ في صورة أرقامٍ، تتداول على الأجهزة الإلكترونية، وتستخدم كالأموال العادية في الوفاء، والضمان، وما إلى ذلك من الالتزامات، ومن بين الأمثلة البارزة، دون أن تقتصر عليها عملة البيت – كوين، وهي عملة رقمية، تستخدم في شتى أنحاء الأرض على شبكه الانترنت، والتداول يكون من خلال جهازٍ إلى آخر، مما يتضح لنا أن هذا النوع من العملات الافتراضية غير خاضعٍ للتحكم أو سيطرة أي دولةٍ أو حكومةٍ.

وقد عرفت أيضًا: أنها صورة رقمية على شبكةٍ الانترنت، تتخذ أشكال تحاكي بعضًا من مظاهر الأموال العادية، وتمتاز بأنها يسهل نقلها عبر المحافظ الرقمية، ويمكن أن تكون ثمنًا مقابل أي شيءٍ آخر، أو تحويلها إلى عملاتٍ حقيقيةٍ، أو حتى تداولها بأي طريقةٍ كانت.

يتبين لنا مما تقدم أن العملة الافتراضية: هي قيمة رقمية مخزنة، يمكن أن تكون محلًا للتداول، ولا تصدر عن أي جهةٍ شرعيةٍ، أي حكومةٍ أو مؤسسةٍ ماليةٍ تقليديةٍ مثل " البنك المركزي "، وهي متوقفة على مدى قبول الناس الدفع بها، أو الوفاء من خلالها، وعليه سنبين مفهوم العملات الافتراضية في اللغة والاصطلاح.

في اللغة: العملة: هي الأجرة، والعمل أي مقابل العمل، والافتراض: هو كل أمرٍ يحتاج إلى دليلٍ، وهو كل ما يعتمد على الفرض أو النظرية.

في الاصطلاح: فالعملة الافتراضية والمسماة بالبيت – كوين: هي أول عملةٍ افتراضيةٍ تغزو السوق الرقمي، وتتداول عن طريق الانترنت، وتستخدم للمعاملات التجارية دون سيطرةٍ من الدولة أو حمايةٍ من البنك المركزي.[2]

باختصارٍ تعتبر العملات الافتراضية *Virtual Currencies* عبارةً عن تحويل الأموال الحقيقية *Real Money – Fiat* إلى أشكالٍ رقميةٍ *Digital* ليتم تداولها بشكلٍ الكترونيٍ بين مجتمع مستعملي هذا النوع من العملات، عبر تقنيةٍ تسمى سلسلة الكتل *Blockchain*، والتي سيتم شرحها لاحقًا.

ويتجلى لنا أن العملة الافتراضية: هي مجرد عملةٍ غير ملموسةٍ، أي ليس لها غطاء نقدي من الذهب، أو الفضة، وغير صادرةٍ من البنك المركزي.

تتمتع العملات الافتراضية في مجموعة من الخصائص القانونية التي تميزها عن غيرها من الأصول المالية التقليدية، مما يثير العديد من التحديات التنظيمية والقانونية على المستويين المحلي والدولي.

ومن أبرز هذه الخصائص ما يلي:

1. **اللامركزية:** لا تخضع لسيطرة أي حكومةٍ أو مؤسسةٍ ماليةٍ.
2. **الأمان والتشفير:** تعتمد على تقنيات التشفير؛ للتحقق من المعاملات لضمان الأمان.
3. **محدودة الإصدار:** تصدر بذات حدٍ اقصى؛ لإضفاء قيمة لها في التداول.
4. **سرعة المعاملات:** إنجاز المعاملات المالية بسرعةٍ فائقةٍ، وبتكلفةٍ منخفضةٍ مقارنةً بالعملات الورقية.

---

[2] عموص، سيف الدين، معاير البيتكوين، ط2، مايو 2021م، ترجمة، أحمد محمد، الرقم الدولي المعياري 9781119473893 (ePDF)، ص 191

5. **العالمية:** انتشارها الواسع عبر العالم وتداولها بسهولةٍ.[3]

وقد ظهرت هذه العملات إبان العام 2007م من خلال مبرمجٍ ياباني يسمى " ساتوشي ناكاموتو " والذي كان مهووسًا بفكرة النقد الإلكتروني، حتى أنه قام بنشر بحثٍ يتكلم عن أهمية النقد الإلكتروني، وسعيه وراء خلق عملةٍ جديدةٍ غير خاضعةٍ للرقابة، والهدف منها حرية التعاملات وتحرير الاقتصاد من القيود المالية، والغطاءات المصرفية.

من أهم الأمثلة على العملات الافتراضية:

هي البتكوين *Bitcoin*، والتي كانت الخمسة آلاف منها تساوي 27 دولارٍ في عام 2009م، وارتفعت لتصبح قيمتها 800 ألف دولارٍ بالعام 2013م، وفي عام 2017م وصلت قيمتها إلى 50 مليون دولارٍ تقريبًا، فنحن نتحدث عن حجم سوقٍ لهذه العملة يصل لمئات المليارات، وبالتالي اعتبرها الكثيرون ثورةً تقنيةً لا يمكن تجاهلها؛ كونها من الممكن أن تمتد تأثيراتها إلى عمليات المؤسسات المالية والأنظمة الاقتصادية للدول.

وتعتمد فكرة *Bitcoin* على المعلومات الرقمية لعملةٍ افتراضيةٍ، والتي يمكن تداولها إلكترونيًا من خلال التطبيقات أو الأنظمة المجانية مع رموز المستخدم وكلمات المرور؛ لذلك عندما يريد المستخدم إرسال *Bitcoin* إلى مستخدمٍ آخر، فإن العملية تقتصر على هذين الطرفين بدون وسطاء مثل: البنوك، أو إجراءاتٍ، أو ضوابط محددةٍ، كما هو الحال في النظام المالي العادي.

وتقوم العملة الافتراضية على مبدأ اللامركزية، حيث لا تحتاج إلى هيئةٍ تنظيميةٍ تتابع عملياتها وتداولها، كالبنوك في العملات العادية، وكونها لا تخضع للرقابة فاختلاف أسعارها منطقي بين

---

[3] Anti- Money laundering specialist – Global Compliance Institute, Second Edition, Australia 2020, p73

موقعٍ واخرٍ، فالمتحكم هنا هو الشخص المبرمج، أو صاحب المحفظة النقدية،[4] وهنا تكمن خطورة التعامل بها، فلا رقيب ولا حسيب، ولا منظم ولا منقب عن مصدر مموليها، وقد اتخذت الكثير من الدول قرارًا بمنع التعامل المطلق بها، وبالقياس على دول الخليج فقد حظرت دول الخليج التعامل بالعملة الافتراضية، وكانت دولة قطر هي أول منادي بالأمر، فقد أعلن مصرف قطر المركزي في العام 2018م لمنع البنوك من إجراء التعاملات باستخدام العملات الافتراضية أيًا كان شكل التعامل بها، سواء أكان تداول، أو فتح حساباتٍ مصرفيةٍ، أو تحويلاتٍ بنكيةٍ[5]، وقد بين المشرع القطري الجزاءات التي ستواجه المتداولين بهذه العملة في القانون رقم 13 لسنه 2012م، بإصدار قانون مصرف قطر المركزي، حيث تسعي الدولة إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي، وتعزيز الضمانات التي تكفل استمرارية استقرار الأسوق المالية والاقتصادية، وعدم المخاطرة، وأيضًا البعد كل البعد عن أي إجراءاتٍ ماليةٍ، أو عملاتٍ متداولةٍ خارجةٍ عن سيطرة البنك المركزي، فالبنك في رقابته وإشرافه على كافة البنوك والمؤسسات المالية، يساهم في تعزيز حماية النظام المالي والاقتصادي وضمان استقراره للدولة، وعدم تعريض الدولة لأي انهيارٍ اقتصاديٍ لا يحمد عقباه، وبذلك سعت دولة قطر إلى توفير المناخ البيئي الآمن للمستثمرين، الامر الذي بدوره يعزز من نمو الاقتصاد المحلي، وقد أصاب المشرع القطري والمالي في قطر، حيث أن القرار أمن المستقبل المالي من خطورة المغامرات، التي لا يعلم نتائجها على الصعيد المحلي أو الدولي، تعد للعملة الافتراضية شكلاً من الأصول الرقمية التي لا ترتبط بعملةً رسميةً ولا تحظى باعتراف قانوني رسمي.[6] ويأتي

---

[4] Anti- Money laundering specialist, p70 مرجع سابق

[5] انظر: تعميم مصرف قطر المركزي للبنوك بحظر التعامل بالعملات الافتراضية، 2018

[6] القانون رقم 13 لسنه 2012 بإصدار قانون مصرف قطر المركزي

هذا القرار كجزءً من جهود المشرع القطري لحماية الاقتصاد الوطني من المخاطر المحتملة الناتجة عن غسل الأموال باستخدام العملات الافتراضية، وهو ما سوف نتناوله بالمزيد من التحليل خلال دراستنا.

المبحث الأول: المفهوم والتطورات والتداعيات لجريمة غسل الأموال

تعرف جريمة غسل الأموال بأنها عملية تحويل الأموال الناتجة عن أنشطة غير مشروعة إلى أموالٍ تبدو كأنها مكتسبة من مصادر قانونيةٍ، وتعتبر هذه الجريمة ظاهرة عالميةً، تؤثر بشكلٍ كبيرٍ على الاقتصادات والمجتمعات. تمر عمليتها بثلاث مراحل رئيسيةٍ: الإيداع، التصفية، والاندماج؛ حيث تهدف هذه المراحل إلى إخفاء المصدر غير المشروع للأموال وجعلها تبدو كأنها ناتجة عن أنشطة قانونية. [7]

تأثير غسل الأموال على الاقتصادات:

1. **تشويه السوق:** يؤدي غسل الأموال إلى تشويه الاسواق، من خلال التأثير على الطلب والعرض، بشكل غير طبيعي، مما يتسبب في اتخاذ الشركات قراراتٍ استثماريةٍ غير سليمة نتيجة بيانات مالية مضللة.
2. **التأثير على القاعدة الضريبية:** تسهم الأموال المغسولة تجنب الضرائب، مما يقلل من الإيرادات الحكومية ويزيد العبء على المواطنين.
3. **تقويض الثقة في المؤسسات المالية:** المشاركة في غسل الأموال تضر بسمعة المؤسسات المالية، مما يقلل الثقة في النظام المالي بأكمله.

[7] شمس الدين، أشرف، تجريم غسيل الأموال في التشريعات المقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، ط 2 لسنه 2007، ص3

تأثيرها على المجتمعات:

1. **تمويل الجريمة والإرهاب:** غسل الأموال يسهل على المنظمات الإجرامية والإرهابية تمويل أنشطتها، مما يهدد الأمن العام، وهي جريمة تتطلب توفير، أو جمع الاموال أو الاصول بشكل مباشر أو غير مباشرٍ وبأي وسيلة كانت سواء كانت الاموال مشروعةً أو غير مشروعة المصدر مع العلم أو وجود ما يدعو إلى الاعتقاد بأنها ستستخدم كليًا أو جزئيًا، لتمويل عمل إرهابي أو لتقديم الدعم إلى فردٍ أو جماعة أو تنظيم إرهابي سواء وقع العمل الإرهاب أم لم يقع.
2. **زعزعة الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي:** النشاط الإجرامي الممول من خلال غسل الأموال يمكن أن يؤدي إلى زعزعة الاستقرار في المجتمعات، خاصةً في الدول النامية.
3. **إضعاف النظام القانوني:** يمكن أن يؤدي إلى فساد المسؤولين الحكوميين، ويضعف النظام القانوني والقضائي. وتتطلب مكافحة غسل الأموال جهودًا دوليةً متضافرةً، بما في ذلك تطبيق قوانين صارمةٍ، وتحسين التعاون الدولي، وتعزيز الشفافية في النظام المالي العالمي.[8]

تاريخ جريمة غسل الأموال:

تاريخ وتطور جريمة غسل الأموال يمتد عبر عقودٍ، مع تطور الأساليب والأنظمة القانونية لمكافحتها. هنا نظرة على كيفية تطور هذه الجريمة:

[8] مباركي، دليلة، غسيل الأموال، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر، باتنه، 2007، ص7- 16

البدايات

القرن العشرون: بدأ مفهوم غسل الأموال يأخذ شكلًا ملحوظًا مع نمو الأنشطة الإجرامية، خاصةً خلال فترة الحظر في الولايات المتحدة الأمريكية. في تلك الفترة، كانت المنظمات الإجرامية تبحث عن وسائل لتبييض العائدات الناتجة عن تجارة الكحول غير القانونية.

التطور

الثمانينات: بات مصطلح " غسل الأموال " شائع الاستخدام على نطاقٍ واسعٍ في الثمانينات، عندما أدركت الحكومات حول العالم الحاجة الملحة لوضع تشريعاتٍ لمكافحة هذه الجريمة. في تلك الفترة كان يتم غسل الأموال بشكلٍ رئيسيٍ عبر المؤسسات المالية والبنوك.

وفي عام 1989م اتخذت خطوة مهمة بإنشاء مجموعة العمل المالي (*Financial Action Task Force*) وهي هيئة دولية مستقلة تعنى بوضع المعايير مكرسة لوضع معايير دولية لتعزيز تنفيذ الاجراءات القانونية والتنظيمية لمكافحة هذه الجريمة وكانت خطوةً رئيسيةً في الجهود الدولية لمواجهتها. وضعت *FATF* مجموعةً من التوصيات التي أصبحت الأساس للكثير من الأنظمة القانونية حول العالم والإطار المرجعي لها.[9]

العصر الحديث

التكنولوجيا والعولمة: مع تقدم التكنولوجيا والعولمة، أصبح غسل الأموال أكثر تعقيدًا، مستفيدًا من الأنظمة المالية العالمية المتطورة، والتجارة الإلكترونية، وتزايد استخدام العملات الرقمية.

الإنترنت: أتاحت الشبكة العالمية طرقًا جديدةً لارتكابها، بما في ذلك استخدام العملات الافتراضية والتحويلات المالية الإلكترونية.

---

[9] ورقة مجموعة العمل المالي، مرجع سابق

الأصول الافتراضية: يشير هذا المصطلح إلى أي تمثيلٍ رقميٍ للقيمة يمكن تداوله رقميًا، أو نقله، أو استخدامه كوسيلة دفع. لا يشمل التمثيل الرقمي للعملات الورقية.

الأصول الافتراضية لها العديد من الفوائد المحتملة، حيث يمكنها جعل المدفوعات أسهل، وأسرع، وأرخص، وتوفر طرقًا بديلةً للأشخاص الذين لا يمكنهم الوصول إلى المنتجات المالية التقليدية.

جهود مكافحة غسل الأموال:

تشمل الجهود الدولية لمكافحة غسل الأموال تطبيق مجموعةٍ من القوانين والأنظمة، بالإضافة إلى التعاون الدولي بين الدول والمنظمات؛ لتبادل المعلومات وتطوير التقنيات اللازمة لمواجهة هذه الجريمة.[10]

التشريعات والتعاون الدولي:

شهدت السنوات الأخيرة تعاوناً دولياً متزايداً لتعزيز الأطر القانونية والرقابية، مع التركيز على تحسين الشفافية وتبادل المعلومات لملاحقة جرائم غسل الأموال بشكلٍ أكثر فعالية.

تكنولوجيا مكافحة غسل الأموال *Anti-Money Laundering*: تطورت الأدوات التكنولوجية ويشمل ذلك استخدام الذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات الضخمة لتحديد الأنشطة المالية المشبوهة. مع التطور المتسارع لأساليب غسل الأموال، بات من الضروري تبني حلول شاملة، تشمل الأطر التشريعية والتنظيمية، إضافة إلى تعزيز التعاون الدولي وتوظيف أحدث الأدوات التكنولوجية. [11]

---

[10] الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات، جامعه الدول العربية، 2010

[11] Anti- Money laundering specialist, p74-76 مرجع سابق

اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب – قطر:

تعد دولة قطر نموذجاً يحتذى به في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث تلعب اللجنة الوطنية دورًا محوريًا في حماية النظام المالي القطري، وضمان توافقه مع المعايير الدولية. وتحرص الدولة على تنفيذ الالتزامات الدولية من خلال الانخراط الفعال في أنشطة مجموعة العمل المالي الدولي *FATF*. يشمل عمل لجنة تعزيز الرقابة المالية، وتطوير السياسات، والتعاون الدولي، والتأكد من أن قطر تظل ملتزمةً بأفضل الممارسات العالمية في هذا المجال.

تأسست اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في قطر استنادًا إلى القانون رقم 4 لسنة 2010[12] الذي تم إصداره لتعزيز الجهود الوطنية في هذا المجال، كجزءٍ من استراتيجية قطر الشاملة لتعزيز الأمن المالي والاقتصادي.[13] وفي سبيل ذلك تم تشكيل اللجنة في ظل الحاجة الملحة لحماية النظام المالي الوطني وضمان مواجهة فعالة لهذه الجريمة، وهي تهديدات تتطلب تنسيقًا فعالًا بين جميع القطاعات المعنية، ومنذ تأسيسها عززت اللجنة جهود دولة قطر في مكافحة هذه التهديدات، ووفرت إطارًا متكاملًا يضمن التنسيق بين المؤسسات المالية والأمنية والشركات المصرفية في تعزيز تلك الجهود.

تمكنت اللجنة من تحقيق العديد من الإنجازات في إطار مكافحتها، من بينها التقييم المتبادل، تم تقييم دولة قطر من قبل مجموعة العمل المالي، وقد أظهرت التقييمات التزام الدولة بتطبيق معايير صارمةٍ لمكافحة هذه الجريمة.

---

12 قانون رقم 4 لسنة 2010 بإصدار قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، دولة قطر

13 الاتفاقية العربية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، جامعه الدول العربية، 2010

وقد حصلت قطر على إشادةٍ من المجتمع الدولي لجهودها المبذولة في هذا المجال.[14] كما قامت دولة قطر بتحديث تشريعاتها بما يتماشى مع التطورات الدولية، مما جعلها من الدول الرائدة في المنطقة في هذا المجال، وجعلها تصدر القانون رقم 20 لسنة 2019.[15]

وفي تعزيز التعاون الدولي وقعت قطر عدة اتفاقياتٍ مع منظماتٍ متخصصةٍ في مكافحة الجرائم المالية، مما أتاح تبادل المعلومات بين الدول، وساهم في إحباط عدة محاولات لغسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وتعد هذه اللجنة أحد أهم جهود مكافحة هذه الجريمة على الصعيد المحلي، تم تكريس الجهود لحماية النظام المالي القطري من خلال موائمة القوانين مع التغيرات الدولية. وقد ركزت اللجنة على تعزيز السياسات والإجراءات بالتنسيق مع المؤسسات الوطنية والدولية، مما أسهم في تقويم النظام المالي واستقراره. وفي ظل استمرار التحديات، يبقى تطوير السياسات واللوائح أمرًا ضرورياً؛ لضمان مواجهةٍ فعالةٍ ومستدامةٍ لجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب.[16]

تشريعات خاصة لتنظيم الأنشطة المتعلقة بالأصول المشفرة

أقدمت بعض الدول كمالطا وجبل طارق بسن تشريعات خاصة تنظم منصات التداول التي تعتمد على تقنية دفتر الحسابات الموزع (*Distributed Ledger Technology* (*DLT*)، تسعى هذه القوانين إلى توفير إطار تنظيمي يلبي احتياجات سوق العملات الأصول المشفرة دون تعريض المستخدمين لمخاطر مالية غير مبررة. [17]

---

14 اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، دولة قطر

15 القانون رقم 20 لسنة 2019 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، دولة قطر

[16] السيد، هاشم، مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وجهود دولة قطر، ط1، دار الوتد، قطر، 2020، ص163-167

[17] Regulatory Approaches to Cryptoassets in Selected Jurisdiction, The Law Library of Congress, Global Legal Research Directorate, 2019, p99-100

التحديات الحالية في مكافحة غسل الأموال:

مع التقدم التكنولوجي وتعقيد النظام المالي العالمي، برزت تحديات جديدة أمام الجهود الدولية في مكافحة جرائم غسل الأموال. ومن بين هذه التحديات:

1. **التكنولوجيا المتقدمة:** استخدام المجرمين للتكنولوجيات الحديثة، بما في ذلك العملات الرقمية، والمعاملات المالية الإلكترونية، يصعب تتبع مصادر الأموال غير المشروعة ويزيد من تعقيد العملية.
2. **العولمة المالية:** النظام المالي العالمي المعقد، مع وجود شركاتٍ متعددة الجنسيات، والمعاملات العابرة للحدود، يوفر فرصًا للمجرمين لإخفاء الأموال عبر الحدود بسهولةٍ.
3. **التحديات القانونية والتنظيمية:** الاختلافات في التشريعات والأنظمة بين الدول تشكل عقباتٍ أمام التعاون الدولي وتبادل المعلومات، مما يوهن من فعالية الجهود الرامية إلى مكافحة الجريمة.
4. **المنظمات غير المالية:** بعض الأنشطة التجارية والمهن، مثل العقارات، الفنون، والمحاماة، يمكن أن تستخدم كوسائل لغسل الأموال، مما يتطلب توسيع نطاق الرقابة والتشريعات.
5. **العملات الرقمية والأنظمة البديلة للدفع:** تزايد استخدام العملات الرقمية والأنظمة البديلة للدفع يقدم تحدياتٍ جديدةً للكشف عن الجريمة، وذلك بسبب الطبيعة اللامركزية وصعوبة التتبع.
6. **الحاجة إلى تحديث الأنظمة التكنولوجية:** المؤسسات المالية بحاجةٍ إلى استمرار تحديث أنظمتها لمكافحة هذا النوع من الجرائم لمواكبة التقنيات الجديدة التي يستخدمها المجرمون.
7. **تمويل الإرهاب:** غسل الأموال يرتبط ارتباطًا وثيقًا بتمويل الإرهاب، حيث يستخدم المجرمون والإرهابيون طرق غسل الأموال لتمويل أنشطتهم الإجرامية، مما يضاعف من تعقيد المكافحة.

مواجهة هذه التحديات تتطلب استجابة شاملة ومنسقة، تتضمن تعزيز التعاون الدولي، تحديث التشريعات والأنظمة باستمرار. كما يعد الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة أمرًا ضرورياً؛ لتحسين فعالية عمليات الرصد والكشف عن غسل الأموال وضمان استجابة أسرع وأكثر كفاءة لهذه الجرائم.

المطلب الأول: جريمة غسل الأموال التقليدية

يعرف بأنها عملية تحويل الأموال غير الشرعية الناتجة عن أنشطة إجرامية إلى أموالٍ تبدو كأنها قادمة من مصادر قانونية. لا يقتصر تأثر هذه الجريمة على النظام المالي فحسب، ولكن أيضًا على النسيج الاجتماعي والاقتصادي للدول، جريمة غسل الأموال ليست جديدةً؛ فهي تعود إلى بدايات القرن العشرين، حيث كانت المنظمات الإجرامية تسعى إلى إخفاء عائداتها غير القانونية، إلا أنها تطورت عبر الزمن لتشمل مجموعةً واسعةً من الأنشطة المالية والتجارية.

أصبحت من المؤرقات التي تشكل تهديداً خطيراً للاقتصاد العالمي والمحلي، وبخاصةٍ في ظل المنظمات الإجرامية، ونظرًا للأرباح التي تدرها في ظل هذه الجريمة أصبحت مبتغًى للكثير من الشركات الضخمة، والتي يملكها ضعاف النفوس الذين يحاولون إضفاء طابع قانوني على اعمالهم المشبوهة مما يمكنهم من مزاوله الجريمة دون كشفٍ، فهذه الجريمة وكما حددها القانون القطري رقم 20 لسنة 2019 تعد جريمة غسل الأموال من الجرائم التي يتم ارتكابها بقصد إخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع للأموال. يتضمن ذلك تحويل أو نقل أو إخفاء الأموال مع العلم بأنها ناتجة من نشاط إجرامي أو المشاركة في مثل هذه الأفعال، بهدف تسهيل ممارسة الأنشطة غير المشروعة أو تجنب العقوبات القانونية.

تنطوي الجريمة على عدة أشكال، بما في ذلك إخفاء الطبيعة الحقيقية للأموال، أو مصدرها، أو ملكيتها، أو الحقوق المتعلقة بها، مع العلم بأن تلك الأموال متحصلة من جريمة.

وقد تتضمن الأفعال استخدام الأموال أو التصرف فيها بأي طريقة مع العلم بأنها متحصلة من نشاط إجرامي.

يعد الاشتراك، أو الارتباط، أو التواطؤ، أو تقديم المساعدة، أو التحريض، أو التسهيل، أو تقديم المشورة، أو التعاون، أو المساهمة، أو التآمر في تنفيذ أي من الافعال هذه جريمة. كما وأن تعتبر

جريمة غسل الاموال جريمة مستقلة بذاتها ولا ترتبط بشرط إدانة الشخص بارتكاب الجريمةٍ الأصليةٍ. كما لا تمنع معاقبة مرتكبي الجريمة الأصلية من ملاحقتهم قانونياً بشأن هذه الجريمة.

تعرف جريمة غسل الاموال بانها عملية تهدف إلى إضفاء الشرعية على الأموال الناتجة من أنشطة غير قانونية. وتعتبر جريمة منفصلة ومستقلة عن الجريمة الأصلية، ولا يشترط إثباط الجريمة الأصلية بشكل كامل لإثباتها. يكفي أن تكون الأموال ناتجة من نشاط غير مشروع، سواء تم تحصيلها بشكل مباشر أو غير مباشر حتى تقوم المسؤولية القانونية، وأن يعلم الجاني أن الأموال محل الجريمة متحصلة من مصدرٍ غير مشروعٍ، وتستخلصه المحكمة من ظروف الدعوى وما توحي به ملابساتها.[18]

مفهوم غسل الاموال:

إن الجريمة بشكلها العام عملية تهدف إلى إخفاء مصادر الأموال غير القانونية، عبر إعطائها صبغة قانونية مشروعه، وهي تشمل الأموال المتحصلة بطرق غير مشروعة مثل تجارة المخدرات أو الأموال المسروقة. أصبحت هذه الظاهرة منتشرة في الحياة الاقتصادية حيث تعد وسيلة لإدخال تلك الأموال إلى الدورة المالية القانونية.[19] وقد عرفها إحدى الباحثين المهتمين بتلك الجريمة، وهو الأستاذ الدكتور شعيب بانها " إخفاء مصادر الاموال القذرة الناتجة عن تجارة المخدرات ودخولها في مجال الاستثمار "[20] ولم يعرفها المشرع القطري في القانون السالف بل اكتفى بصور الجريمة، وقد عرف القانون هذا الفعل وصوره في إطار مكافحة غسل الأموال من خلال القانون رقم 80

---

[18] قانون مكافحة جرائم غسل الأموال رقم 20 لسنة 2019 المادة (2)، دولة قطر، مرجع سابق

[19] الجميلي، هشام، الموسوعة الشاملة في الجرائم المضرة بالمصلحة العمومية، حيدر جروب، إصدارات نادي القضاة، القاهرة، 2022، ص689-690

[20] د. محمد شعيب: مجلة المؤشر، العدد 274، تاريخ 1998/7/31، ص 49.

لسنة 2002 على أن أي سلوك يتعلق باكتساب أو إدارة أو نقل أو استثمار أو إيداع أو تحويل الأموال المتحصلة من جريمة يعد جريمة غسل الأموال، وذلك إذا كان الفاعل على علم بأن تلك الأموال ناتجة عن نشاط إجرامي. ويشمل ذلك أيضًا التلاعب في نقل أو حيازة الأموال بغرض إخفاء مصدرها غير المشروع. ويمتد هذا التجريم إلى الجرائم المتعلقة بالإرهاب، الاتجار بالمخدرات، الأسلحة، والجرائم البيئية، وغيرها من الأنشطة الإجرامية التي تؤثر على استقرار المجتمع.[21]

وقد كان على نفس النهج المشرع القطري في قانون مكافحة جرائم غسل الاموال وأورد صور الأفعال وأعتبر الشخص مرتكبا للجريمة متى قام عمدا بتحويل أو نقل الأموال مع العلم بأن مصدرها غير مشروع، حول مشاركة في ذلك بغرض إخفاء، أو تمويه مصدرها، أو طبيعتها، أو مكانها، أو كيفية التصرف فيها أو حركتها أو الحقوق المتعلقة بها مع العلم بأنها ناتجة من نشاط إجرامي وأضاف في ذلك بأنه مجرد الحصول على الأموال أو حيازتها أو استخدامها مع العلم المسبق بأنها متحصلة من جريمة يعد الشخص ارتكب الجرم. وتوسع في ذلك وجعل من الاشتراك أو التحريض أول مساعدة أو التآمر في تنفيذ أي من هذه الأفعال يدخل في نطاق الارتكاب لها.

وقد أضحت المادة السالفة بان المشرع القطري حدد وبشكلٍ رئيسيٍ الافعال التي تشكل جريمة غسل الأموال، بما في ذلك إخفاء وتمويه طبيعة الأموال، أو مصدرها، أو امتلاكها، أو استخدامها على نحو غير مشروع.[22]

وجرت هذه المادة على اطلاقها في الجريمة الأصلية، ولا تشترط إدانة الجاني بالجريمة ذاتها سواء قام بارتكابها داخل قطر ام خارجها، ولا يتطلب الأمر ان يكون الجاني مرتكب جريمة الغسل من

---

[21] قانون رقم 80 لسنة 2002، بإصدار قانون مكافحة غسل الأموال، جمهورية مصر العربية

22 قانون مكافحة غسل الأموال، دولة قطر، مرجع سابق

قام بارتكاب الجريمة الأصلية،[23] بل يمكن اعتبار اي شخصٍ آخرٍ مشاركًا في إخفاء أو تمويه هذه الاموال، وتكمن غاية المشرع من هذا التوسع إلى تعزيز النزاهة في التعاملات المالية؛ لردع كل من لا يعبأ باقتصاد البلاد ومتانته الاستثمارية وإضفاء الحماية القانونية عليه؛ لتعزيز شفافيته.[24] مجموعة العمل المالي *FATF* وهي هيئة دولية تصدر توصياتٍ خاصةً بمكافحة غسل الاموال، وتمويل الإرهاب، تحدثت عن مفهوم هذه الجريمة: "هدف عدد كبير من الأعمال الإجرامية هو تحقيق ربحٍ للفرد أو المجموعة التي تنفذ هذا العمل، وتجهيز هذه العائدات الاجرامية لإخفاء أصلها غير القانوني، هذه العملية ذات اهميةٍ حاسمةٍ؛ لأنها تمكن المجرم من التمتع بهذه الارباح دون المساس بمصدرها" [25]

آليات غسل الاموال التقليدية:

– **الإيداع النقدي:** الاموال النقدية المكتسبة من الانشطة الإجرامية يتم إيداعها في النظام المالي من خلال مشاريع تجاريةٍ صغيرةٍ، ويتم ذلك عبر استخدام الاعمال الصغيرة لإيداع الاموال النقدية، وتقسيم الإيداعات النقدية إلى مبالغ صغيرةٍ لتجنب التقارير الإلزامية والافصاح عن مصادر الاموال.

المؤشرات التحذيرية التي يجب على موظفي المؤسسة معرفتها:

1. ازدياد كبير في الودائع النقدية لاي شخص دون مبررٍ واضحٍ، إذ يجب التحقيق في الودائع النقدية، ويجب قبول المستندات المقدمة لمصادر الاموال، وان هذه الاموال تتوافق مع خط عمل العميل وحجم دخله الشهري.
2. تجزئة إيداع مبلغٍ كبيرٍ إلى مجموعةٍ من الايداعات الصغيرة، ويتم ذلك بأحد الطريقتين:

---

23 محكمة النقض المصرية (جنائي، الطعن رقم 8254 لسنة 78، جلسة 2011/4/2)

24 محكمة الاتحادية العليا دولة الامارات (جنائي، طعن رقم 239 لسنة 2013)

25 ورقة مجموعة العمل المالي، مرجع سابق

الأولى: ان يتم تجزئة المبلغ الكبير إلى عدة مبالغ صغيرةٍ وإيداعها على عدة ايامٍ بذات البنك من خلال أكثر من فرعٍ أو موظفٍ.

والثانية: ان يتم تجزئة المبلغ الكبير إلى عدة مبالغ صغيرةٍ وإيداعها في عدة بنوكٍ.

3. إيداع كبير بفئاتٍ نقديةٍ صغيرةٍ، بمعنى ان يقوم العميل بإيداعٍ نقديٍ، أو طلب تبديل مبلغٍ نقديٍ كبيرٍ مكونٍ من أوراقٍ نقديةٍ من فئاتٍ صغيرةٍ بأوراقٍ نقديةٍ من فئاتٍ كبيرةٍ دون اسبابٍ واضحةٍ، يعتبر من المؤشرات التحذيرية، والتي لا بد من المختصين الانتباه لها، كونها قد تكون مرتبطةً بعمليات غسل الاموال وعلى وجه الخصوص تجارة مواد المخدرات، حيث يسعى التاجر ببيع المخدرات بالتجزئة، وبالتالي يصبح لدى التاجر مبلغ كبير ولكن من فئاتٍ نقديةٍ صغيرةٍ ومتعددةٍ كونه يبيع لأشخاصٍ، وبالتالي لا بد من التحقق من مبررات الإيداعات الضخمة من فئاتٍ صغيرةٍ أو تبديل فئاتٍ نقديةٍ صغيرةٍ بأوراقٍ نقديةٍ من فئاتٍ كبيرةٍ.
4. الايداعات من خلال اجهزة الصراف الآلية (*ATM*)، وغرض ذلك هو تجنب الاتصال المباشر مع موظفي الصناديق؛ نظرًا لشعورهم بالخوف من ان يتم اكتشاف سلوكهم المشبوه أو توترهم عند عملية الإيداع، أو لاستغلال الوسائل الإلكترونية التي تمكنهم من الإيداع من خلال جميع اجهزة الصراف الآلية بالدولة باختلاف المناطق دون الحاجة إلى الذهاب للفرع.
5. سلوك العميل المشبوه، كتوترٍ غير طبيعيٍ وغير مبررٍ من قبل المودع، أو حضور شخصٍ آخر مع العميل إلى الفرع عن عملية الإيداع، الامر الذي يوجس بانه مسيطر عليه من قبل الشخص الاخر، واستفسار العميل عن سقف الإفصاح عن مصادر الاموال، وما يتم فعله بالأوراق التي يتم تقديمها كمعززاتٍ لمصادر الاموال، وبالإضافة إلى محاولة العميل للتقرب من الموظف المعني بقبول الإيداع لعمل علاقة صداقةٍ للتجاوز عن طلب معززات مصادر الاموال.

- **التهريب:** تهريب النقد عبر الحدود لإيداعه في حساباتٍ بنكيةٍ بدولٍ أخرى، وعادةً ما تكون هناك مؤشرات لهذه الطريقة كحسابٍ غير مكتملٍ، وعدم وجود عنوانٍ دائمٍ لطالب فتح الحساب، أو وجود عنوانٍ مماثلٍ لعملاء آخرين، بمعنى تشابه عنوان العميل مع عدة عملاء آخرين دون وجود صلة قرابةٍ أو مبررٍ واضحٍ.
- **الاستثمار في الاعمال التجارية الشرعية:** تستخدم الأموال غير الشرعية في الأنشطة التجارية لشراء اعمالٍ تجاريةٍ شرعيةٍ؛ لغسل كمياتٍ كبيرةٍ من الاموال، كوسيلة لخلط تلك الأموال مع إيرادات الاعمال الشرعية. [26]
- **التحويلات المالية والبنوك الوهمية:** استخدام البنوك الوهمية والتحويلات المالية؛ لنقل الاموال بين الدول بطريقةٍ تجعل تتبعها صعبًا وعادةً ما يكون ذلك في دولٍ ذات قوانين مرنةٍ.[27] [28]

مراحل غسل الاموال:

تعد هذه الجريمة عالمية تقودها منظمات مشكلة تشكيلًا دقيقًا جدًا، حيث ان العملية تحتاج إلى مراحل نقلٍ وتهريبٍ من مكانٍ لمكانٍ، حيث يعتقد المجرم ان امواله أصبحت بأمانٍ، وبخاصةٍ ان اصحاب المنظمات الإجرامية التي تمارسها دائمًا ما تستفيد من الانفتاح العالمي بين الدول، والتكنولوجيا المتطورة، وتحويل العمليات المصرفية المعقدة إلى عملياتٍ في غايه السهولة من خلال البطاقات المصرفية وارقامها، الامر الذي بات سهل على المتهم ان يقوم بها، وتتضمن عملية غسل الاموال ثلاث مراحل، تبدأ بمرحلةٍ يطلق عليها مرحلة الإيداع، حيث يتم التخلص من كمياتٍ

---

[26] Anti- Money laundering specialist, p13-14 مرجع سابق

[27] Anti- Money laundering specialist, p13-14 مرجع سابق

[28] السيد، هاشم، ص 80-91

كبيرةٍ من الاموال المتولدة من انشطةٍ غير مشروعةٍ، عبر إدخالها إلى النظام المالي من خلال شراء أصولٍ ذات قيمةٍ مرتفعةٍ، مثل: العقارات أو السيارات، وتعد هذه المرحلة الاكثر خطورةً؛ نظرًا للرقابة الشديدة التي تخضع لها، والمرحلة التالية على ذلك يطلق عليها مرحلة التمويه أو التعتيم، فيعمل بها على تحويل الأموال عبر مجموعةٍ من عدة عمليات مالية معقدة، بهدف إخفاء المصدر الاصلي للأموال، مما يجعل تتبعها امرًا صعبًا ويعطيها مظهرًا شرعيًا، وأخيرًا تأتي مرحلة الدمج، والتي يتم خلالها دمج الاموال المغسولة في الاقتصاد الرسمي عن طريق استثماراتٍ مشروعةٍ، مثل تأسيس شركات، أو شراء أصولٍ قانونيةٍ، بحيث تصبح الاموال غير المشروعة جزءًا لا يمكن تمييزه عن الاموال النظيفة، وحددت هذه المراحل على اتجاهين، الاتجاه التقليدي (أولًا) والاتجاه الحديث (ثانيًا).

أولاً: الاتجاه التقليدي

وقد حدد هذا الاتجاه عملية غسل الاموال، ومراحلها الإجرامية في ثلاث مراحل[29] التالية:

1. **مرحلة التوظيف أو الإيداع، وهي المرحلة التمهيدية**

تعد هذه المرحلة التمهيدية التي يبدأ فيها مرتكب الجريمة التخلص من العائدات غير المشروعة عبر إدخالها في النظام المالي في هذه المرحلة يقوم الجاني باستخدام الأموال المجهولة المصدر لإجراء معاملات مالية مختلفة مثل تحويل الأموال عن طريق البنوك أو شراء الأصول القيمة كالمجوهرات أو محال تجارية أو ما إلى ذلك من الأمور وعلى الرغم من القيام بهذه الأمور إلا أن صفة المال مجهولة المصدر يتم ملاحقا للمجرم وتظل هذه المرحلة مرحلة ضعيفة للغاية نظرا

[29] المحكمة العليا، جمهورية السودان (طعن جنائي رقم 623 لسنة 2007 جلسة 2007/9/14)

لإمكانية تعقب مصدر الأموال في هذه المرحلة المبكرة إلا أنها تظل خطوة ضرورية لتمويه أصل الأموال غير المشروعة وتحويلها إلى أموال تبدو قانونية وبدورها تنتقل إلى المرحلة الثانية وهي:

2. **مرحلة التمويه:**

وفي هذه المرحلة تبدأ المجموعات الاجرامية المنظمة بإسباغ التغطية القانونية للمال مجهول المصدر، وذلك عن طريق التحويلات البنكية المتبادلة أو شراء العقارات أو الماركات باهظة الثمن، وصولًا إلى إخفاء المصدر غير المعلوم للمال، فما يهم التنظيم الاجرامي هنا هو الفصل ما بين المصدر الاجرامي للمال الاصلي، وبين المال ذاته، وعلى الرغم من سهولة هذه العملية خصوصًا أن التحويلات البنكية الإلكترونية اصبحت في غايه السهولة، إلا ان قوانين مكافحة غسل الاموال تعمل بدقةٍ عاليةٍ كي تزعزع امن المنظمات الإجرامية حتي لا تخلو لهم الساحة؛ لفعل اي شيءٍ، والتأثير على الاقتصاد الدولي والمحلي.

وبعدما فرغنا من مرحلة التمويه ننتقل إلى مرحلة الدمج.

3. **مرحلة الدمج وهي المرحلة الاخيرة حسب هذا الاتجاه:**

فهم يرون ان هذه المرحلة هي إصباغ صفة المعلوم للمال ذات الاصل المجهول، أو غير المشروع، وهذه المرحلة هي مرحلة الامان للجاني، حيث انه الآن في مأمنٍ، فقد اندمجت جزيئات المال غير المشروع، بأصول المال المشروع، واصبحوا واحدًا، وهذا الامر عادةً ما يحدث في حالة ضخ الاموال غير المشروعة في بورصة الاموال والمضاربة بها في السوق المالي، أو فتح الاعتمادات المصرفية في عمليات التجارة، وعليه في هذا الاتجاه تكتمل مراحل الغسل الذي يحول اموالًا

مصدرها غير مشروع – اموالًا متحصلةً من جرائم – إلى اموالٍ قانونيةٍ شرعيةٍ مصبوغةٍ بالصبغة القانونية.[30]

ثانيًا: الاتجاه الحديث

اصحاب هذا الاتجاه أضافوا على المراحل السابقة في الاتجاه التقليدي مرحلةً مهمةً، وهي نوع الجريمة بالأصل، جريمة ركنها المفترض متحصلات غير مشروعةٍ فهي جريمة تابعة لجريمةٍ أخرى إلا ان الجرائم تختلف باختلاف حجمها.

- فجرائم القمار عادةً ما تنسب إلى جرائم غسل اموالٍ صغيرةٍ أو بسيطةٍ حيث لا تحتاج إلى الدقة في إتمام كافة المراحل، فيمكن بمرحلةٍ واحدةٍ إخفاء مصدر المال غير المشروع، وتحويله إلى مالٍ مشروعٍ، سواء بتحويلاتٍ بنكيةٍ بسيطةٍ، أو اعتمادات مالية وهناك أسلوب اخر.
- والهدف من هذا الأسلوب هو إعادة استثمار الاموال حصيلة الأنشطة المشبوهة وهو ما يسمى بالغسل المدعم، ويختص هذا النوع بعمليات غسل الاموال المركبة، بمعنى ان ذات المال قد خضع سابقًا لغسلٍ بسيطٍ، إلا انه لم يكن كافيًا، فاحتاج إلى دعمٍ أكبر، أو تجميعٍ من مصادر متنوعةٍ ومختلفةٍ لذات المال الغير مشروعٍ وضخه معًا في هذه العملية للحصول على تغطية أكبر وثقه أكثر، ويمكن ان تكون هذه العملية ليست كافيةً ايضًا مما يوصلنا إلى الأسلوب الاخير حسب هذا الاتجاه.
- وهو الغسل النهائي المتميز بالدقة والاتقان، وبهذا الأسلوب يكون من الصعب ما إذا كان من المستحيل تقصي وتتبع مصدر تلك الأموال، فقد وزعت الاموال على كافة المداخل المؤدية إلى

---

[30] Anti- Money laundering specialist, p18-19 مرجع سابق

غسل الاموال، إن كانت شركاتٍ مختلفةً حول العالم، أو صادراتٍ، أو تجارةٍ، أو مضاربةٍ، أو أوراقٍ ماليةٍ وتجاريةٍ.[31]

ثالثًا: تأثيرات غسل الاموال.

هذه الجريمة ينتج عنها اثار خطيرة، تؤثر بشكلٍ سلبيٍ على الاقتصاد الدولي والمحلي، وهي غطاء لمجرمين في الاصل اموالهم متحصلة من طرقٍ غير مشروعةٍ، ومتحصلات جرائم، اصبحوا الآن ينغمسون في النسيج الاقتصادي، ويحولوا الاقتصاد الذي يساعد على بناء الأمة إلى آفةٍ تهدد استقرارها المالي والاقتصادي، فالانهيار معلق على اشخاص لا ذمة لهم ولا دين، وحتى يمكن للدول الوقوف امام هذا العدوان الجاثم، لابد من التكاتف والتعاون من خلال الحرص على وضع اتفاقياتٍ، تمنع أو على الاقل تحد من هذه الجريمة، وايضًا اتفاقيات تتيح القبض على رؤوس هذه المنظمات إن لزم الامر ايًا من كان مكانه، وايًا من كان من يسانده.

التأثير السلبي على سمعة الدولة ويمكن ان تقود هذه الجريمة إلى إفساد واضطراب السوق كما يساهم في تقويض الثقة في النظام المالي بالإضافة إلى ذلك يمكن أن تتسبب هذه الجريمة في تمويل الأنشطة الإجرامية والإرهابية مما يزعزع استقرار الدولة ويهدد أمنها الاقتصادي، وتقويض مؤسساتها، مما يؤثر حتمًا على سمعة المؤسسة والدولة والنظام المالي فيها، وبالتالي سينظر لها المجتمع الدولي على انها دولة مرتفعة المخاطر وتكثر فيها الجرائم، وبالتالي ستتخذ الدول إجراءاتٍ وتدابير معقدةً وحصيفةً عند التعامل معها، ومنها ما قد يوقف التعامل مع مثل هذه الدول، ويعكس ذلك على اقتصاد الدولة بشكلٍ مباشرٍ.[32]

---

[31] السيد، هاشم، ص 92-101

[32] مباركي، دليلة، المرجع السابق، ص40- 42

تؤثر هذه الجريمة سلبا على البنوك المراسلة بحيث يؤدي إلى اتخاذ إجراءاتٍ دوليةٍ بإغلاق حسابات هذه البنوك والمؤسسات التي توجد لديها عمليات مشبوهة، هذا الامر قد يؤدي إلى عزل هذه المؤسسات عن النظام المالي العالمي مما يعرضها لخطر التوقف عن العمل.

بالإضافة إلى ذلك يمتد التأثير السلبي إلى المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي الذي قد يتردد في منح القروض للدول التي تعتبر ذات مخاطر عالية بسبب ارتباطها بجرائم غسل الأموال أو تمويل الإرهاب والفساد.

تتضمن عمليات غسل الاموال مخاطر على الاقتصاد، تتمثل في استنزاف المواد الوطنية من خلال نقل الاموال إلى خارج البلاد بهدف تبييضها، مما يؤدي إلى فقدان الدولة للاستثمار المحلي، وتعطيل المشاريع الاقتصادية، وهو ما يؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي، إضافةً إلى ذلك تحمل هذه العمليات في طياتها مخاطر اجتماعيةٍ، تتمثل في انتشار الفساد داخل المؤسسات المالية والقانونية، حيث يستغل غاسلي الاموال بعض افراد هذه الجهات لتجاوز الرقابة.

اما من الناحية الامنية، فإن غسل الاموال يؤدي إلى تهديد الاستقرار الامني نتيجة دعم الجرائم المنظمة، مثل تهريب المخدرات والاسلحة، مما يتطلب تدخل الاجهزة الامنية بشكلٍ متزايدٍ للحد من هذه الانشطة.[33]

[33] اللجنة الوطنية، مرجع سابق.

المطلب الثاني: جريمة غسل الاموال بالعملات الافتراضية:

تعد هذه الجريمة باستخدام العملات الافتراضية من جرائم الاموال المعقدة، وكانت التطورات التكنولوجية الوحل الاكبر المساهم لها، بعدما غابت الرقابة المالية التقليدية، كونها تختلف عن الجريمة بطابعها التقليدي في عدة نواحي: أولها طبيعة العملات الافتراضية مشفرةً ومجهولةً مما خلق فرصةً ذهبيةً لمرتكبي الجريمة وارضًا خصبةً لغسل الاموال، بتمويه وتحويل هذه الاموال في غياب رقابة الوحدات المالية التقليدية، مما يضع المؤسسات المالية وكذا الحكومية في شبه عجزٍ في مواجهتها، خاصةً مع الطابع العالمي والمجهول لهذه العملات، وجعلت بعض الدول تسلك احد الطريقين، إما بمنع التعامل بالعملات الافتراضية من الاساس أو محاولة سن تشريعاتٍ تكافح التعامل بالطرق الغير مشروعةً لهذه العملة، وتنظيم تداولها، وهو ما يدفع هذه الدول إلى التحيط في سن تشريعاتٍ جديدةٍ في غياب قوانين مماثلةٍ؛ لتدارك وسدٍ ما عسى ان يكون بها من ثغراتٍ لفاعليةٍ اكبر على أرض الواقع، واستقرار قوانين الدولة لاسيما الحديثة منها.

هذه العملات تسمح وبشكلٍ مباشرٍ بإجراء المعاملات بين الافراد، دون الحاجة إلى وسيطٍ ماليٍ، مثل البنوك والمصارف المركزية، فباتت هذه العملات ليس من الامر السهل تتبعها ومراقبتها، ويسهل معها إخفاء مصادرها.

أولاً: الأساليب التقنية في جريمة غسل الأموال باستخدام العملات الافتراضية:

يمكن تحديد حالات إساءة استخدام العملات الافتراضية لأغراض غسل الاموال، من خلال انماط معاملاتٍ غير عاديةٍ أو غير منتظمةٍ، بما معنى التي تخرج عن الأنماط الطبيعية المعتادة لتداول أو التحويلات المالية. وتشمل المؤشرات المتعلقة بالمستخدمين الجدد بفتح حساباتٍ جديدةٍ مع مزودي خدمات الأصول الافتراضية، حيث يقوم العميل بإيداع مبالغ كبيرةٍ في البداية، دون ان يتناسب ذلك مع دخله المالي.

في بعض الحالات، يمكن أن يقوم العميل بإيداع المبلغ وسحبه خلال فترةٍ زمنيةٍ قصيرةٍ، أو تقسيم السحب على عدة ايامٍ متتاليةٍ، مما يثير الشكوك حول الهدف من هذه المعاملات، كما ان المعاملات التي تشمل استخدام الأصول الافتراضية المتعددة أو التحويلات إلى حساباتٍ مختلفةٍ دون وجود تفسيرٍ واضحٍ أو منطقيٍ تعتبر أيضًا مثيرةً للشكوك.

هذه الانشطة قد تشمل تنفيذ تحويلاتٍ متكررةٍ خلال فتراتٍ زمنيةٍ محددةٍ، مثل يومٍ أو أسبوعٍ أو اكثر، أو عملياتٍ تتم من قبل اكثر من شخصٍ، أو من نفس عنوان *IP* (Internet Protocol)[34]؛ بروتوكول أساسي في شبكات الأجهزة الحاسوبية يتم التحديد منه الطريقة التي تم بها إرسال البيانات بين الأجهزة عبر شبكات الانترنت، بحيث تبدو التحويلات ذات صلةٍ مع عدم وضوح مصدرها، إضافةً إلى ذلك، تراكم الاموال في محفظاتٍ متعددةٍ قد يشير إلى نشاطٍ غير طبيعيٍ، خاصةً عند تبديل هذه العملات مع تحمل رسومٍ عاليةٍ، أو التحويل المستمر بينها وبين العملات النقدية أو بين العملات الافتراضية المختلفة دون سببٍ واضحٍ، يتعلق بنشاطٍ تجاريٍ أو ما نحوه.

وفيما يلي بعض من الاساليب التقنية الحديثة لغسل الاموال بالعملات الافتراضية.[35]

- **العقود الذكية:** هي عقود ذاتية التنفيذ في شفرةٍ برمجيةٍ، تخزن على تقنية البلوكشن (*Blockchain*) وتستخدم على منصات العملات الافتراضية؛ لتنفيذ معاملاتٍ بشكلٍ تلقائيٍ دون الحاجة إلى وسيطٍ كالبنوك، ويمكن استغلالها من قبل مغسلي الاموال ببرمجة عقودٍ، تخفي التحويلات المالية، بمجرد تحقق الشروط المحددة، وتعمل على التنفيذ التلقائي للعمليات

34 أنظر: https://www.rfc-editor.org/rfc/rfc791

[35] انظر: مجموعة العمل المالي (FATF): تحديثات حول التوصيات المتعلقة بالعملات الافتراضية ومكافحة غسل الأموال.

المطلوبة، مثل تحويل الاموال، أو نقل ملكيةٍ، وتمتاز هذه العقود بالسرعة مما يزيد صعوبة تتبع الاموال غير المشروعة.

- **التمويل اللامركزي** وهو نظام مالي يعتمد على التكنولوجيا اللامركزية يمثل بنيةً تحتيةً ماليةً ذات طابعٍ جديدٍ تعتمد على البلوكشن (*Blockchain*) لتقديم خدماتٍ ماليةٍ كالاقتراض دون الحاجة لوسيطٍ مركزيٍ مثل المؤسسات المالية مما يتيح للمستخدمين التعامل مباشرةً فيما بينهم من خلال التطبيقات الخاصة بذلك فيتم استغلالها لتحويل الاموال الغير مشروعة بين عدة حساباتٍ، لجعل تتبع العمليات شبه مستحيلٍ، وتمتاز بان المستخدمين يتحكمون بالسيطرة الكاملة على أصولهم المالية من خلال محافظهم الرقمية.
- **تقنيات المزج:** تقنية تعمل على إخفاء مصدر العملات، وهي من الاساليب الاكثر استخدامًا لإخفاء مصدر العملات الافتراضية، وآلية هذه التقنيات تعمل على تجميع العملات من عدة مستخدمين مختلفين، ومن ثم إعادة توزيعها؛ لإعاقة تعقب مصدرها وإخفاء هوية صاحب العملة.[36]

ثانيًا: مراحل غسل الاموال بالعملات الافتراضية:

1. **مرحلة الإيداع:**

ومن هنا تبدأ أولى المراحل، ويتم فيها تحويل الاموال غير المشروعة إلى الانظمة المالية الافتراضية، بحيث تتضمن شراء العملات الرقمية بهذه الأموال، وعادةً ما تتم عملية الشراء عبر منصات التداول لهذه العملات أو بشرائها نقدًا.

---

[36] انظر : https://www.sec.gov/spotlight/cybercrime تقارير هيئة الأوراق المالية الامريكية (SEC) حول الجرائم المرتبطة بالأصول الرقمية.

2. **مرحلة التغطية أو التمويه:**

وتبدأ هذه المرحلة للغرض الاساسي من العملية، وهو إخفاء المصدر للأموال، عن طريق تمويه مصدرها باستخدام احد طرق الاساليب التقنية بالعقود الذكية، أو التمويل اللامركزي، أو تقنيات المزج أو الشراء، أو الاستخدام في العالم الواقعي من الشركات والمحال التجارية، التي باتت تتعامل في تجارتها باستخدام العملات الافتراضية، كخيارٍ ثانويٍ للعملاء مما اصبحت جريرة الاشخاص الذين يرتكبون جرائم الغسل بالعملات الافتراضية؛ لإتاحة إخراج اصولهم المالية تارةً أخرى من العالم الافتراضي إلى العالم الواقعي، ودمجها باقتصاد الدولة، فيتمكن الاشخاص من إعادة بيع السلع التي اشتروها، وإن كانت بثمنٍ بخسٍ للحصول على الاموال بمصدرٍ مشروعٍ مما يتسبب بضرب اقتصاد الدولة، وهدف هذه المرحلة تشتيت مسار الاموال، وإخفاء وقطع دابر مصدرها الغير مشروعٍ.

3. **مرحلة الاندماج وهي المرحلة الاخيرة:**

وفي هذه المرحلة الاخيرة يتم إدخال الاموال إلى الاقتصاد المشروع، بإعادة الاموال إلى النظام المالي التقليدي بمصدرٍ مشروعٍ، وتحت رقابة المؤسسات المالية، وذلك بعد إتمام المرحلتين السابقتين، بهدف عدم اكتشاف مصدر الاموال، وتكمن هذه المرحلة كبيع العملات الافتراضية مقابل عملاتٍ تقليديةٍ عبر منصات تداولٍ مشروعةٍ، لدى بعض الدول التي تسمح بذلك، وعادةً ما يتم بيعها مقابل الدولار الامريكي واليورو؛ لمتانة هذه العملتين لدى دول العالم، أو ان تكون هذه المرحلة عبر شراء عقاراتٍ، أو سياراتٍ، ومن ثم بيعهم لاحقًا؛ لتحقيق ارباحٍ تبدو وكأنها مشروعة، كوسيلةٍ لتبرير مصدر الاموال بانها مشروعة، ويتم سلك أسلوب التجزئة في هذه المرحلة، مبالغ صغيرة، وعبر فتراتٍ زمنيةٍ متباعدةٍ للتواري عن انظار المؤسسات المالية والبنوك، وكما ان يتم

استهداف الأوقات التي يكون بها سعر العملات الافتراضية مرتفع؛ لتحقيق أكبر عائدٍ في هذه العملية.

ثالثاً: تأثيرات غسل الاموال بالعملات الافتراضية:

كون ان هذه الجريمة عابرة لحدود الدول؛ لتواجد مسرحها في العالم الافتراضي، مما يجعل حكومات الدول والهيئات المالية التنظيمية تواجه تحدياتٍ كبيرةً في مواجهتها، فجريمة غسل الاموال بالعملات الافتراضية لها تأثيرات اقتصادية واجتماعية على الدول من حيث زيادة الجرائم الاقتصادية، فتصبح هي الممول الرئيسي للأنشطة غير المشروعة، مثل الإرهاب، والاتجار بالبشر، فتشكل تهديدًا على الاقتصاد العالمي، هذا غير انها توهن الثقة في الانظمة المالية، بسبب عدم المقدرة بتتبع الجريمة، وكشفها لطبيعتها.

ومن جانبٍ اخر قد تؤدي الجريمة إلى التأثير على استقرار العملات الوطنية للدول لاسيما تلك التي تعاني من ازماتٍ ماليةٍ، فتؤدي إلى زيادة معدلات الجرائم، وعدم الثقة في مؤسسات المال الحكومية؛ لعدم قدرتها على مراقبة وتقييد التدفقات المالية غير المشروعة، وينعكس ذلك سلبًا على التكنولوجيا المستخدمة في النظم المالية بشكلٍ عامٍ، ويعيق تقدم الابتكار المالي، ويساهم في انتشار الاقتصاد الغير رسمي في ظل الاعتماد المتزايد على العملات الافتراضية، غير ان هذه الجريمة، تؤدي إلى زيادة معدلات التضخم، وعدم اتزان النظام المالي في سوق العملات الدولة؛ نتيجةً للتدفقات المالية غير المتوقعة وغير المنظمة، فيتم التلاعب بالأسواق المالية، كأسواق الاسهم أو العملات، أو حتى الاستثمار مما يسفر عن تقلباتٍ حادةٍ في اسعار الأصول، وزعزعة استقرار الاسواق المالية، فيلجأ رواد هذه الاسواق إلى إخراج رؤوس اموالهم للخارج، مما يسبب اضرارًا كبيرةً للاقتصاد المحلي للدول.

ستمكن الموجودين تحت عقوباتٍ اقتصاديةٍ من إجراء تحويلاتٍ للقيمة أيضًا، وستحد من دور الوسطاء كالبنوك وشركات التحويل المالي، وتمكن المستبعدين ماليًا من إجراء تحويلاتٍ للقيمة، فهناك بعض الدول تمنع المرأة من فتح حسابٍ بنكيٍ، وستدخل الفقراء ايضًا في شبكة تحويلاتٍ، حتى بقيمٍ متدنيةٍ دون عمولاتٍ أو إجراءاتٍ رقابيةٍ، وستؤثر سلبًا على عملية المراقبة والتحكم بالنظام المالي العادي.[37]

[37] انظر: https://www.europarl.europa.eu/portal/en تقارير The Role of Virtual Currencies in Money Laundering, 2019

المبحث الثاني: مراحل جريمة غسل الأموال بالعملات الافتراضية: من الشروع إلى التمام

بدأت العديد من الدول في إدراج هذه العملات ضمن تشريعات غسل الاموال، ومن بين اهم القوانين التي ساهمت في تنظيم التعامل بها، قانون سرية البنوك في الولايات المتحدة (*Bank secrecy Act*) الصادر عام 1970[38] يهدف إلى مكافحة الجريمة، وتمويل الانشطة غير المشروعة، مثل الاتجار بمواد المخدرات والفساد، وتلزم البنوك المؤسسات المالية الأخرى باتخاذ إجراءاتٍ محددةٍ للمساعدة في الكشف عن الانشطة المشبوهة وإبلاغ السلطات بها، ويعد هذا القانون أحد الأسس القانونية الأساسية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ويلزم هذا القانون المؤسسات المالية باتخاذ خطوات معينة لضمان عدم استخدام أنظمتها في الأنشطة غير القانونية، والهدف الرئيسي من القانون هو تعزيز الشفافية في المعاملات المالية وتسهيل مراقبتها من قبل السلطات المختصة ففرض هذ القانون الأخير على منصات العملات الافتراضية التسجيل لدى السلطات المالية المختصة وتقديم تقارير دورية حول أي أنشطة مشبوهة تتعلق بالتعامل بها.

أولاً: الركن المفترض

ان الركن المفترض للجريمة يتمثل بالجريمة الأولية[39]، وهي مصدر المال غير المشروع، موضوع الركن المادي بجريمة غسل الاموال، سواء اكانت جنايةً ام جنحةً، وينطوي سلوك الجاني بها على غسل الاموال بأحد صور الركن المادي، والمتمثلة في الحيازة والتحويل، أو الإيداع والنقل أو التبادل

---

[38] قانون سرية البنوك في الولايات المتحدة (*Bank secrecy Act*) الصادر عام 1970

[39] محكمة التمييز الكويتية (جنائي، الطعن رقم 749 لسنة 2023)

بين العملات الافتراضية، والعملات التقليدية، أو استخدامها مع العلم بانها متحصلات جريمةٍ، أو اي من افعال الاشتراك، سواء كان بالاتفاق، أو المساعدة، وكذا التحريض على مقارفتها، ويكون القصد منها إخفاءً و تمويه المصدر، أو مساعدة اي شخصٍ قام بارتكاب هذه الجريمة على الإفلات من العواقب القانونية لأفعاله، وذلك لغرض إخفاء أو حجب مصدر هذه الأموال، كما يتمثل قوام الركن المادي بمقارفة الجاني غسل الاموال بمرورها **بثلاث مراحل:**

أولها مرحلة الإيداع: والتي تقتضي ان يقوم الجاني بإجراء عملياتٍ ماليةٍ متداخلةٍ، يكون هدفها إدخال الاموال المتحصلة من أحد الجرائم والغير مشروعةٍ إلى حركة التداول المشروع لرأس المال، بحيث يقوم بإدماج تلك الاموال في النظام المالي بالدولة، ويصعب الوقوف على تحديد مصدرها.

وثانيها مرحلة التمويه: وبها تتم سلسلة من العمليات المالية المتعاقبة؛ لإخفاء مصدر المال غير المشروع، وهي من ادق المراحل لغاسلي الاموال، والتي قد تكون مهددةً للانكشاف وذلك بهدف قطع مصدرها وتجنب اقتفاء أثرها، وبها نقل تلك الاموال وتوزيعها.

وثالثها مرحلة الإدماج: وهو الهدف الاخير الذي يتمناه الجاني ويتمثل بإضفاء طابع الشرعية على الاموال، والتي اعتبرها ثروته التي اغتنمها من الجريمة الأولية، ويطلق على هذه المرحلة التجفيف التي تعاد خلالها الاموال المغسولة إلى دمجها في النظام المالي لتظهر بمظهر عوائد طبيعية لاحد الصفقات التجارية.[40]

[40] سرور، أحمد فتحي، غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المجموعة العلمية للطبع والنشر، ط1، القاهرة، 2021، ص 128

ثانياً: الركن المادي للجريمة.

يتمثل في قيام الجاني بتحويل الأموال غير المشروعة إلى أموال قانونية باستخدام العملات الافتراضية يشمل هذا الركن مجموعة من الأفعال التي تهدف إلى إخفاء المصدر للأموال والتصرف فيها بطريقة توحي بمشروعيتها وتتمثل فيما يلي:

1. **الحيازة والتحويل:** الركن المادي يبدأ من لحظة الحيازة للأموال غير المشروعة، وهو بسط سلطانة وقدرته وسيطرته الفعلية، سواء تم الحصول على تلك الأموال من جريمةٍ أصليةٍ، أو من مصدرٍ غير مشروعٍ آخر، ومن ثم يتم تحويل هذه الاموال إلى عملاتٍ افتراضيةٍ مثل البيتكوين وما شابهها.
2. **الإيداع والنقل:** إيداع العملات الافتراضية في محافظ رقميةٍ، مما يتيح نقل الاموال بين حساباتٍ ومحافظٍ متعددة الهدف منها تشتيت تتبع مصدرها.
3. **التبادل بين العملات الافتراضية والعملات التقليدية:** تتمثل هذه الصورة من الركن المادي بنشاط إعادة تحويل العملات الافتراضية غير المشروعة إلى عملاتٍ تقليديةٍ، وغالبًا ما تتم هذه الصورة عبر منصاتٍ غير خاضعةٍ للتنظيمٍ، أو في دولٍ ذات لوائح ضعيفةٍ لمكافحة هذه الجرائم.
4. **استخدام الاموال مع العلم بانها متحصلة من جريمةٍ:** استخدام العملات الافتراضية الغير مشروعةٍ مع العلم بانها متحصلات جريمةٍ، فالعلم هنا يندرج تحت ثلاث حالات العلم الفعلي وهو الحالة التي يعلم بها بشكل مباشر بمصدرها، العلم الضمني وهو الحالة التي يتجاهل فيها الجاني الحقائق الواضحة من مصدر الأموال تذرعا بانها مسالة ذهنية عند الاثبات، والأخيرة العلم المفترض وهي الحالة التي تقع على عاتق الجاني وتحمله قدرا من المسؤولية التي تكون فيها الظروف واضحة جدًا بحيث لا يمكنه أن يدعي الجهل؛ فيتم استخدامها لشراء أصولٍ

قانونيةٍ، مثل: العقارات، أو السيارات، أو الاستثمارات، أو شراء سلعٍ، وخدماتٍ رقميةٍ؛ لإضفاء الصبغة الشرعية عليها.

5. **الاشتراك أو المساعدة:** قيام الجاني بالمشاركة مع شخصٍ، أو عدة أشخاصٍ في ارتكاب جريمة الغسل أو التخطيط لها، أو تقديم المساعدة في تنفيذها أو تمامها، فلا يقتصر دور المشارك أو المساعد على الفاعل الاصلي للجريمة، وإنما يمكن ان يكون شريكًا سواء بتقديم المساعدة قبل بدء الجريمة أو اثناء ارتكابها وقبل تمامها ويستوي في ذلك البداء المادي أم المعنوي والمعني به في مرحلة التخطيط.

الركن المادي: هو الاساس الذي يتم بموجبه تنفيذ الجريمة فهو يتطلب القيام بأحد الصور السالفة، كون ان هذه الجريمة عمدية، تتطلب تدخلًا إراديًا لمرتكبها بالقيام بأحد الافعال، يكون القصد منها إخفاءً وتمويه مصدر هذه الاموال المتحصلة من جريمةٍ.

1. الركن المادي لها يتمثل في كل سلوكٍ ينطوي على غسل الاموال بما تضمنته عدة أفعال، من بينها تحويل أو نقل الأموال من قبل أي شخص يعلم أو كان ينبغي عليه أن يعلم بأنها متحصلة من جريمة، هذه الأفعال تستهدف تمويه المصدر لهذه الأموال بهدف إضفاء مشروعية زائفة عليها بالإضافة إلى ذلك تشمل الجريمة إخفاءً أو تمويه طبيعة الأموال الحقيقية أو مصدرها أو ملكيتها.
2. التصرف فيها بطريقة تخفي الآثار القانونية لأفعالها ويمكن أيضًا أن تتضمن الجريمة مساعدة للجانيٍ في إخفاء المصدر للأموال أو التهرب من المساءلة القانونية المتعلقة بها.
3. في حالة ثبوت العلم أو الشك بأن الأموال متحصلة من نشاط غير قانونيٍ فيستطيل العقاب للمرتكب كما وأن امتلاك أو التعامل أو مجرد استخدام لتلك الأموال من قبل أي شخص يعلم أو كان ينبغي عليه أن يعلم بوجود اشتباه فيها.

كما اكدت محكمه النقض المصرية في الطعن رقم 5191 لسنه 87 ق الصادر بجلسه 14 ابريل 2018 والتي أكدت أنه لا مجال للحديث عن جريمة غسل الأموال ما لم توجد أموال متحصله من نشاط غير مشروع ويشكل جريمة وبينت المحكمة أنه في حالة عدم وجود دعوى جنائية تثبت ارتكاب الجريمة الاصلية يتعين على المحكمة التي تنظر الدعوى التأكد أولا من إثبات الجريمة الاصلية التي نشأت عنها هذه الأموال لأن ذلك يعتبر شرطا أساسيا لقيام جريمة غسل الأموال.

ثالثاً: الركن المعنوي للجريمة.[41]

يتطلب هذا الركن المعنوي في هذه الجريمة إلى ما تتطلبه سائر الجرائم الأخرى، من علمٍ وإرادةٍ، وهو ما يعني علم الجاني وقت ارتكاب الجريمة بان الافعال التي يؤتيها تشكل جريمة غسل الاموال، وتتجه ارادته إلى إتيان هذه الافعال.

الركن المعنوي في هذه الجريمة يقوم على القصد الجنائي العام، لكونها من الجرائم العمدية، متمثلا في العلم، والإرادة، بالإضافة إلى القصد الجنائي الخاص، ويتمثل القصد العام بانصرافه إلى علم الجاني بانه يمارس نشاطًا غير مشروعٍ بأموالٍ أو متحصلاتٍ من جريمةٍ (الجريمة الأولية)، ومع ذلك تتجه إرادته إلى إتيان هذا السلوك، وكذلك يقبل النتيجة المترتبة عليها، كما ان القصد الجنائي العام وحده لا يكفي لقيام الجريمة، بل لابد من توافر القصد الخاص لها، والذي يتحقق حيث يتجه قصد الجاني إلى تحقيق غايةٍ من ارتكاب السلوك الإجرامي، وهي إخفاء المال، أو تمويه طبيعته، أو مصدره، أو مكانه، أو صاحبه، أو صاحب الحق فيه، أو تغيير حقيقته، أو عرقلة التوصل إلى شخص مرتكب الجريمة الاصلية، وان هذا القصد يمكن الاستدلال عليه بطريقٍ مباشرٍ أو غير مباشرٍ من الاعمال المادية المحسوسة، التي تصدر عن الجاني، وتشير إلى توافر هذا القصد، ولا

---

[41] الجميلي، هشام، مرجع سابق، ص698

يشترط لقيام هذه الجريمة أن يكون القصد الإجرامي متجهة لتحقيق النتيجة؛ يكفي أن تكون نية الجانب متجهة للقيام بفعل من شأنه إخفاءً أو تمويه المصدر غير المشروع للأموال سواء تم إخفائها عبر معاملات مالية أو مصرفية أو من خلال أفعال أخرى كما أن إرادة الجاني المتعمدة لتحقيق هذا الفعل تعتبر كافية لقيام الجريمة بغض النظر عن الوسائل المستخدمة لإخفاءً أو تحويل تلك الأموال وللمحكمة أن تستخلصه من ظروف الدعوى وما توحي به ملابساتها.[42]

[42] الجميلي، هشام، مرجع سابق، ص698

المطلب الأول: الشروع في ارتكاب الجريمة:

هذه الجريمة من الجرائم الخطر ويمكن القول في الوهلة الأولى أنه يتصور أن تقف عن حد الشروع وفي جرائم الخطر الشروع فيها يتعلق بمحاولة تعريض شخص أو مجموعة لخطر دون أن يتحقق الأذى الفعلي منها، ويعرف الشروع بانه البدء في فعلٍ يهدف إلى ارتكاب جنايةٍ أو جنحةٍ، بحيث يتجاوز الفاعل مرحلة التحضير أو التخطيط ويباشر في تنفيذ العمل وهو خطوة يسبقها نية تنفيذ فعلً غير قانوني إذا تم إيقافه أو فشلت نتائجه لأسباب خارجة عن إرادة الجاني، ولا يشترط في الشروع ان يقوم الفاعل بتنفيذ جزءٍ من الاعمال المكونة للركن المادي للجريمة وإنما يكفي لاعتباره شرع في الجريمة ان يقوم بفعلٍ سابقٍ على تنفيذ الركن المادي ومؤدٍ إليه بشكلٍ مباشرٍ ويتمثل في القيام بأفعالٍ تؤدي مباشرةً نحو ارتكاب الجريمة.

بعبارةٍ أخرى يكفي أن يكون الفعل الذي قام به الجاني هو الخطوة الأولى نحو ارتكاب الجريمة وأن يؤدي مباشرةً إلى تحقيقها ما دام أن نية الجاني واضحة ومؤكدة.

أولًا: مفهوم الشروع في الجريمة:

الشروع بصفةٍ عامةٍ هو البدء في تنفيذ الجريمة بوسائل ماديةٍ، لكن دون إتمامها لأسبابٍ غير إراديةٍ، ويعتمد على وجود ركنين رئيسيين:

أولهما: الركن المادي، متمثل القيام بأفعالٍ ظاهرةٍ، توحي ان الجريمة كانت على وشك التحقق.

وثانيها: الركن المعنوي وهو نية الجاني الواضحة لارتكاب الجريمة مع العلم والإرادة بطبيعتها غير القانونية.

تعاقب معظم الدول على الشروع في الجريمة استنادًا إلى عدة مبادئ، ومنها قانون العقوبات المصري في نص المادتين (45-46). يعاقب على الشروع في الجرائم الكبرى مثل: القتل، السرقة،

والنصب، وتكون العقوبة عادةً اقل من العقوبة الكاملة للجريمة مكتملة الاركان[43]، ولكنها تظل قائمةً لحماية المجتمع من الجرائم المحتملة.

وأيضًا قانون العقوبات الفرنسي عاقب على الشروع في الجريمة وفقًا لنص المادة (121-5).[44] حيث يتم النظر إلى ان الجريمة قد بدأت مع توفر العنصرين المادي والمعنوي للشروع، حتى لو لم تكتمل الجريمة.

يتم التعامل مع الشروع باعتباره تهديدًا كافيًا لفرض عقوباتٍ جنائيةٍ، ويعتبر العقاب على الشروع وفق هذا القانون مقاربًا للعقوبات المفروضة على الجريمة الكاملة في العديد من الحالات الخطيرة. وكما ان القانون الإنجليزي اعتمد على فكرة " الافعال المادية المؤدية للجريمة " بحيث تعد المسؤولية قائمةً إذا اظهر الجاني نيةً واضحةً في ارتكاب الجريمة، وقام بأفعالٍ ملموسةٍ لتحقيقها، بغض النظر عن نجاحه، وينص هذا القانون الاخير على ان الشروع يتطلب افعالًا تفوق مجرد التحضير، وفي بعض الحالات يتم اعتبار النية الإجرامية معيارًا كافيًا لفرض العقوبة، حتى لو لم يتم استكمال الجريمة بالكامل وذلك من خلال تحقق النتيجة.[45]

يعتبر القصد الجنائي (النية الإجرامية) عنصرًا حاسمًا في تحديد مسؤولية الجاني عن الشروع، وركنًا جوهريًا، بحيث تعتبر النية العامل الذي يكشف عن طبيعة الفعل، إذا كان مجرد تحضيرٍ، أو خطوةٍ فعليةٍ نحو تنفيذ الجريمة.

---

[43] قانون العقوبات المصري طبقاً لأحدث التعديلات بالقانون رقم 95 لسنة 2003م، القانون رقم 58 لسنة 1937 بإصدار قانون العقوبات

[44] قانون العقوبات الفرنسي لسنة 1992 المعمول به اعتباراً 1994/3/1

[45] القانون الإنجليزي، قانون الشروع الجنائي، لعام 1981 القسم 1 (Criminal Attempts Act 1981)

فالقوانين الجنائية تتطلب عادةً إثبات ان الجاني كان يهدف بوضوحٍ إلى ارتكاب الجريمة ويعزم على إتمامها، واخذ خطواتٍ ملموسةٍ لتحقيق هذا العزم، وان الافعال التي قام بها تظهر نيته في تحقيق هذا الهدف، قد تكون هذه الافعال مجرد تحضيراتٍ أو إجراءاتٍ تمهيديةٍ، ولكن لا يعد الشخص في حالة شروعٍ إلا إذا كانت أفعاله تتجاوز التحضير، وتؤدي مباشرةً إلى التنفيذ، فليس كل فعلٍ تمهيديٍ يعد شروعًا، فالأفعال التحضيرية يمكن ان تكون مجرد استعداداتٍ، أو تجهيزاتٍ غير كافيةٍ للدلالة على نية الجاني الفعلية في تنفيذ الجريمة.[46] كقيام الجاني بشراء أداة تستخدم لاحقا في تنفيذ الجريمة كالسلاح أو أي وسيلة أخرى أو مراقبة الموقع المستهدف بشكل دوري لجمع معلومات عنه.

ومن هذا المنطلق يطرح علينا تساؤلًا عن الاتفاق الجنائي المعاقب عليه قانوناً، كونه سابقا على البدء الفعلي أو المادي لارتكاب الجريمة، ففي بعض الدول تعاقب على الاتفاق الجنائي، ومنها قانون العقوبات القطري في المادة (46) على انه " 1- إذا اتفق شخصان أو اكثر على ارتكاب جنايةٍ أو جنحةٍ، واتخذوا العدة لذلك على وجهٍ لا يتوقع معه ان يعدلوا عما اتفقوا عليه، يعد كل منهما مسؤولًا عن اتفاقٍ جنائيٍ، ولو لم تقع الجريمة موضوع الاتفاق.

2- يعاقب على الاتفاق الجنائي بالحبس مدةً لا تجاوز خمس سنواتٍ، إذا كانت عقوبة الجريمة موضوع الاتفاق، هي الإعدام أو الحبس المؤبد. أما إذا كانت عقوبة الجريمة اقل من ذلك، فتكون عقوبة الاتفاق الجنائي الحبس مدةً لا تجاوز ربع مدة الحبس المقررة للجريمة، أو الغرامة التي لا يزيد مقدارها على ربع الغرامة المقررة، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك...."، وهو ما يتمثل في تفاهمٍ مشتركٍ بين شخصين أو أكثر على ارتكاب جريمةٍ محددةٍ، ويتطلب إلى وجود نيةٍ

---

[46] غنام، محمد غنام، شرح قانون العقوبات القسم العام، قطر، ط2، 2019، ص 166

مشتركةٍ، فلا يكفي ان يقرر شخص بمفرده ارتكاب الجريمة، بل يجب ان يكون هناك اتفاق بين اطرافٍ متعددةٍ للقيام بالجريمة.[47]

استنادًا لنص المادة السالفة فإن الاتفاق يعد كافيًا للعقوبة، فالاتفاق بحد ذاته يعاقب عليه القانون، حتى وإن لم يبدأ التنفيذ الفعلي للجريمة بأحد افعال الركن المادي، ودون الحاجة إلى الشروع أو إتمام الجريمة، فيكون هو معيار الفيصل بين جريمة الاتفاق الجنائي والشروع في الجرائم.

وتتطلب جريمة الاتفاق الجنائي إلى توافر الركن المادي متمثلًا في فعل الاتفاق نفسه بين الاشخاص، وليس من الضروري ان يتم تنفيذ الفعل الاجرامي، بل يكفي ان يكون هناك اتفاق بين الاطراف على ارتكاب الجريمة.

والركن المعنوي يكمن في القصد الجنائي أو النية المسبقة لدى الاطراف لارتكاب الفعل الاجرامي، وهذا يعني ان جميع الاطراف المتفقة لديهم علم تام بطبيعة الفعل الاجرامي، ويشتركون في نية ارتكابه، وهو ما يتصور بجرائم الخطر، بخلاف جرائم الضرر، وفي جريمة بحثنا لا يشترط لقيامها تحقق النتيجة المقصودة من السلوك المكون لها، بل يكفي مجرد انصراف القصد إلى تحقيق هذه النتيجة.

قضية جون جوتي ضد الولايات المتحدة

قضية United States v. Gotti 1992 مثالا بارزا على كيفية إدانة زعيم إحدى العائلات الإجرامية البارزة في الولايات المتحدة الأمريكية جوتي الذي كان يتزعم احدى العائلات الإجرامية في نيويورك وجهت إليه تهم بالاشتراك في مؤامرة لارتكاب عدد من الجرائم المنظمة، بما في ذلك الابتزاز والقتل والإتجار بالمخدرات انتهت محاكمته بإدانته في عام 1992، اثبت تورطه في إدارة

[47] قانون العقوبات القطري رقم 11 لسنة 2004

شبكة إجرامية واسعة فتم إثبات وجود اتفاق جنائي من العديد من الأدلة شملت تسجيلات صوتية وشهادات مخبرين.[48]

ثانيًا: انواع الشروع:

الشروع التام: لا يكتفي الجاني بالتفكير في ارتكاب جريمة أو التخطيط لها، بل يتجاوز ذلك إلى البدء الفعلي في التنفيذ والقيام بكل الافعال التي تعتبر ضروريةً؛ لإتمام الجريمة ووقوعها إلا ان الجريمة لا تكتمل لسببٍ خارجٍ عن إرادة الجاني، بمعنى ان الجاني قام بكل ما يتطلبه الركن المادي للجريمة من خطواتٍ، أو افعالٍ، ولكن لم تتحقق النتيجة المتوقعة، إما لان تدخل خارجي أوقف الجريمة، أو الظروف حالت دون تحقق النتيجة.

الشروع الناقص: في هذه الحالة يتوقف الجاني قبل إتمام جميع الافعال اللازمة للجريمة، بحيث يبدأ الجاني في تنفيذ الجريمة، ولكنه لا يصل إلى مرحلةٍ متقدمةٍ من التنفيذ، اي ان العوامل الخارجية أو التدخلات تمنعه من إكمال الافعال الضرورية للجريمة. [49] كمن يقوم بمحاولة سرقة ليلا من أحد المحال التجارية وأثناء قيامه بالنشاط المادي وهو كسر القفل إذ أنه يبصر رجال الشرطة فيفر هاربا وهذا المثال هو الفيصل بين الشرع الناقص والعدول الاختياري.

ثالثًا: مفهوم الشروع في جريمة غسل الاموال بالعملات الافتراضية.

يشير الشروع إلى محاولة تنفيذ جريمةٍ لم تكتمل لاي سببٍ لا دخل لإرادة الجاني به، فيخيب أثر الجريمة، وأنزال ذلك على جريمة موضوع بحثنا، فإن الشروع يعد تحديًا قانونيًا وتقنيًا كبيرًا، وبمفهوم الشروع السالف فهو محاولة الجاني لبدء عملية تحويل، أو إخفاء الاموال الناتجة عن انشطةٍ غير

---

[48] انظر: https://www.fbi.gov/history/famous-cases/john-gotti United States v. Gotti 1992

[49] فرجاني، خيري أبو العزايم، نطاق الشروع في الجريمة، القاهرة، 1970، ص 54-55

مشروعةٍ باستخدام العملات الافتراضية، دون اكتمال العملية لأسبابٍ خارجةٍ عن إرادته، وهو ما يكون معه ان هذه الاموال لم يتم تحويلها بالكامل إلى اموالٍ مشروعةٍ.

يتحقق الركن المادي بمجرد بدء الجاني في تنفيذ الافعال اللازمة للجريمة، ويشمل محاولات تحويل أو إخفاء أو تمويه لهذه الأموال باستخدام أحد صور غسل الاموال بالعملات الافتراضية، وهذا فضلًا عن توافر الركن المعنوي بنية الجاني، ووعيه بان الاموال التي يتعامل بها متحصلة من جرائم أو بطرق غير مشروعةٍ، ويشمل هذا العمل بان الجاني يحاول إخفاء أو تمويه المصدر الحقيقي للأموال عبر العملات الافتراضية.

الأطر القانونية للشروع في غسل الاموال.

قانون رقم (20) لسنة 2019 القطري تضمن عقوباتٍ مشددةً على الشروع في جريمة غسل الاموال، سواء تم ذلك باستخدام العملات التقليدية أو الافتراضية.

يقر بان الشروع في غسل الاموال يعد جريمةً جنائيةً، يعاقب عليها كالجريمة التامة، ونصت المادة الثانية منه على أفعال بداية محاولة غسل الاموال تعدل شروعًا، حتى لو تم إحباط العملية في مراحلها الأولية.

القانون الامريكي (*USA PATRIOT Act*) فإن الشروع في غسل الاموال بما في ذلك بالعملات الافتراضية يعاقب عليه بشدةٍ القسم (18) من القانون الجنائي الفيدرالي الامريكي، يعاقب الجناة الذين يشرعون في نقل أو إخفاء الاموال غير المشروعة باستخدام هذه العملات، بغض النظر عن مدى نجاحهم في إتمام العملية، وفي بعض الحالات تفرض عقوباتٍ مماثلةٍ للجريمة التامة.[50]

[50] قانون مكافحة الإرهاب (قانون الوطنية) – (*USA PATRIOT Act*).

القانون القطري لم يفرق بين الشروع والجريمة التامة في جرائم غسل الاموال، بل نص صراحةً على الشروع يعد مرتكباً لجريمةٍ تامةٍ، وهو ما يستوي معه من الناحية العقابية في الشروع بارتكاب الجريمة وفي تمامها، ويعاقب كليهما وفق نص المادة (78).

في ضوء هذا القانون وفي غياب تشريعٍ خاصٍ لعمليات غسل الاموال باستخدام العملات الافتراضية، فإن الاخير يجري على إطلاقه ما لم يقم التقييد نصًا ودلالةً.[51]

[51] قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب القطري المادتين (77،78)، مرجع سابق.

المطلب الثاني: الجريمة التامة لغسل الاموال بالعملات الافتراضية:

الجريمة التامة لغسل الاموال تعني اكتمال جميع مراحل الغسل بنجاحٍ، بالإضافة إلى تحقق النتيجة، بحيث تصبح الاموال المغسولة جاهزةً للاستخدام في الانشطة التجارية المشروعة، وفي حال العملات الافتراضية، تصبح الجريمة التامة عندما يتم تحويل الاموال القذرة إلى عملةٍ رقميةٍ، ثم توزيعها وإعادة تحويلها إلى اموالٍ مشروعةٍ، ويتم ذلك بتحويلها عبر سلسلةٍ معقدةٍ من المعاملات المالية الرقمية، حتى تصبح بمظهر اموالٍ مشروعةٍ دون مقدرة السلطات المختصة على اكتشاف العملية، أو اكتشاف الجريمة، أو اتخاذ إجراءاتٍ قانونيةٍ قبل المجرم.

فتتحقق فيها جميع اركانها القانونية وتصل إلى نتيجة الفعل الاجرامي الذي كان يهدف إليه الجاني، رغم التطورات التقنية والإجراءات القانونية الهادفة إلى مكافحة هذه الظاهرة، إلا ان الطابع غير المركزي والمجهول للعملات الافتراضية يجعل من الصعب ملاحقة مرتكبي هذه الجرائم.

الجريمة التامة تمر عادةً بعدة مراحل، تبدأ من التفكير والتخطيط، ثم التحضير، ثم التنفيذ، وتحقق النتيجة.

مرحلة التحضير: قد يبدأ الجاني في تجهيز الوسائل والادوات اللازمة لتنفيذ الجريمة إلا ان هذه المرحلة بمفردها لا تعتبر جريمةً تامةً، بل وان معظم التشريعات لا تعاقب على مرحلة التحضير، ومنها المشرع القطري، ومن ثم تأتي مرحلة التنفيذ، والتي تنقسم إلى ثلاث مراحل، تتمثل بنشاطٍ إجراميٍ يطلق عليه الفعل، ويشير إلى الافعال التي تؤدي إلى وقوع جريمةٍ ما، نتيجة نشاطٍ غير قانونيٍ، يقوم به الفاعل، ويتطلب القانون تحديد العلاقة بين الفعل الإجرامي والنتيجة المترتبة عليه، سواء كانت النتيجة ضررًا ماديًا أو غير ذلك، ومن ثم النتيجة المحدثة عن الفعل، ولا عبرة بالوسيلة المستعملة، فالمهم هو صلاحية الفعل لتحقق النتيجة، والنتيجة الإجرامية تشير إلى الاثر الذي نتج عن الفعل الذي أتاه الجاني، والذي يحدده القانون بشكلٍ واضحٍ، وفي موضع جريمتنا هو قصد

إخفاء أو تمويه مصدر الاموال، ولهذا السبب تلعب النتيجة الاجرامية دورًا مهمًا في تحديد طبيعة الجريمة، والعقوبة المرتبطة، ومن تمام الجريمة ومع توافر العلاقة السببية بين النشاط الاجرامي أو الفعل مع النتيجة، وهي الرابط بين الفعل والنتيجة، بمعنى انه يجب ان يكون الفعل الذي ارتكبه الجاني هو السبب المباشر لحدوث النتيجة الإجرامية.

يلجأ الجناة عادةً إلى إجراء عدة معاملاتٍ عالية القيمة في فترةٍ زمنيةٍ قصيرةٍ، كمثال خلال فترة 24 ساعة بنمطٍ متدرجٍ ومنتظمٍ مع عدم تسجيل معاملاتٍ أخرى خلال فترةٍ زمنيةٍ طويلةٍ، بعد ذلك إلىٍ حسابٍ تم إنشاؤه حديثًا أو حسابٍ غير نشطٍ سابقًا، ونقل الأصول الافتراضية على الفور إلى العديد من مزودي خدمة الأصول الافتراضية، وكما يلجأ إلى إيداع الأصول الافتراضية في البورصة ثم في كثيرٍ من الاحيان على الفور سحب الأصول الافتراضية، دون نشاط تداول، وتحويل الأصول الافتراضية إلى انواع متعددةٍ من الأصولٍ الافتراضية، مع تكبد رسوم معاملاتٍ إضافيةٍ مرةً أخرى، ويعقب ذلك سحب الأصول الافتراضية من مزود خدمة الأصول الافتراضية على الفور إلى محفظةٍ خاصةٍ.[52]

تؤدي هذه المعاملات إلى مؤشراتٍ تحذيريةٍ، ويمكن التعرف على إساءة استخدام العملات الافتراضية لأغراض غسل الاموال من خلال انماط معاملاتٍ غير منتظمةٍ أو غير عاديةٍ أو غير شائعةٍ ومعاملاتٍ متعلقةٍ بالمستخدمين الجدد من إيداعٍ أوليٍ كبيرٍ، لفتح علاقةٍ جديدةٍ مع مزود خدمة العملات الافتراضية، في حين ان المبلغ الممول غير متوافقٍ مع ملف تعريف العميل، وتمويل الإيداع بالكامل في اليوم الأول من فتحه، ويبدأ العميل في تداول المبلغ الإجمالي، أو جزءٍ

---

[52] Anti- Money laundering specialist, p82 مرجع سابق

كبيرٍ من المبلغ في نفس اليوم أو في اليوم التالي، ثم يقوم العميل بسحب المبلغ بالكامل في اليوم التالي.

المعاملات المتعلقة بجميع المستخدمين التي تتضمن استخدام عملاتٍ افتراضيةٍ متعددةٍ، أو حساباتٍ متعددةٍ، دون تفسيرٍ منطقيٍ للأعمال، فيقوم بإجراء تحويلاتٍ متكررةٍ في فترةٍ زمنيةٍ معينةٍ، كيومٍ، أو أسبوعٍ، أو شهرٍ، وما إلى ذلك إلى نفس حساب الأصول الافتراضية بواسطة أكثر من شخصٍ من نفس عنوان *IP* بواسطة شخصٍ واحدٍ أو أكثر، أو بقيمٍ كبيرةٍ.

تحويل كميةٍ كبيرةٍ من العملات الورقية إلى عملاتٍ افتراضيةٍ، أو كميةٍ كبيرةٍ من نوعٍ واحدٍ من العملات الافتراضية إلى انواعٍ أخرى، دون تفسيرٍ منطقيٍ للأعمال، مما يشير إلى محاولة تمويه مصدر الاموال.

تدفقات مالية ضخمة وغير مبررةٍ لحساباتٍ كانت تحتوي في السابق على نشاطاتٍ ماليةٍ محدودةٍ.

إخفاء الهوية من خلال نقاط الضعف المرتبطة بالتكنولوجيا الاساسية للعملات الافتراضية، وتضيف عقباتٍ امام اكتشاف النشاط الإجرامي من قبل السلطات المختصة، مما تجعل مسرحها جذابةً للمجرمين الذين يتطلعون إلى إخفاء أو تخزين اموالهم غير المشروعة.

نقل العملات الافتراضية التي تعمل على (*Blockchain*) عام وذات شفافيةٍ، مثل *Bitcoin*، إلى بورصةٍ مركزيةٍ، ثم تداولها على الفور مقابل عملةٍ أخرى.

إيداع العملات أو سحبها من عناوين أو محفظة العملات الافتراضية، مع روابط التعرض المباشر وغير المباشر لمصادر مشبوهةٍ معروفةٍ والانشطة غير القانونية.

يتم استخدام خدماتٍ متخصصةٍ في مزج العملات الافتراضية (*Coin Mixing*) لزيادة تعقيد تتبع المعاملات، وهذه الخدمات تقوم بتجميع العملات من عدة مصادر، ثم توزيعها على محافظ مختلفةٍ؛ لقطع دابر تعقب السلطات لمصدر الاموال.[53]

ومن هذا السلوك الإجرامي يتحقق قصد إخفاء وتمويه مصدر اموال العملات الافتراضية غير المشروع، المتحصل من جريمةٍ لحجب وتظليل طبيعتها بغرض إضفاء صفة المشروعية ودمجها بالاقتصاد؛ للحيلولة دون تقفي اثرها، بغرض إضفاء صفة المشروعية عليها؛ لقطع صلتها بمصدرها، ويستخلص توافر القصد الخاص بالجريمة من مجمل ظروف الجريمة، وما حوتها من ادلةٍ قوليةٍ وفنيةٍ، وكذا من حركات الاموال، فيتحقق الركن المادي بتوافر أحد الافعال المادية للجريمة أيٍ من الافعال المادية المكونة لها؛ لإضفاء الصفة المشروعة عليها، فتضفى عليها المشروعية؛ بسبب إتيان أحد الافعال الآنفة، فيرتبط السبب بالمسبب، فتنهض العلاقة السببية، بين هذا وذاك، فتتم عناصر الركن المادي كاملةً، مع اتجاه إرادة الجاني، وعلمه إلى إتيان الركن المادي، فيتحقق بذلك توافر الركن المعنوي، ويتحقق القصد الخاص بإخفاء وتمويه المصدر لتلك الأموال الامر الذي تكون معه جريمةٍ تامة.[54]

قضية الولايات المتحدة ضد شهاب الدين

تمثل قضية الولايات المتحدة ضد شهاب الدين عام 2021 إحدى القضايا البارزة، التي عالجت استخدام العملات الافتراضية لغسل الاموال، جاء هذا الحكم في إطار الجهود الدولية المتزايدة لمكافحة استخدام التكنولوجيا الحديثة في الجرائم المالية.

---

[53] Anti- Money laundering specialist, p114-120 مرجع سابق

[54] Anti- Money laundering specialist, p74-124 مرجع سابق

تستند هذه القضية إلى الاتهامات التي وجهتها السلطات الأمريكية للمتهم شهاب الدين، باستخدامه تقنياتٍ متقدمة لغسل الاموال المكتسبة من انشطةٍ غير قانونيةٍ، مما يسلط الضوء على كيفية تعامل السلطات مع الجرائم المالية الرقمية.

برزت هذه القضية بعد تحقيقاتٍ دامت لعدة اشهرٍ حول نشاطاتٍ مشبوهةٍ لشهاب الدين على منصات العملات الافتراضية، استغل المتهم الطبيعة اللامركزية للعملات المشفرة، خاصةً تلك التي تتيح مستوًى عاليًا من الخصوصية، مثل البيتكوين والإيثيريوم.

كانت الاموال التي تم غسلها ناتجةً عن عمليات احتيالٍ إلكترونيٍ، ونشاطاتٍ غير قانونيةٍ أخرى، وتم تحويلها عبر منصات تداولٍ غير مرخصةٍ؛ لتجنب الرقابة المالية.

اعتمد المتهم على خدمات خلط العملات (*Crypto Mixers*) التي تتيح للمستخدمين إخفاء مصدر الاموال من خلال تحويلاتٍ معقدةٍ، تتيح هذه الخدمات للمجرمين تجزئة الاموال وتحويلها بين عدة حساباتٍ مما يصعب تتبعها.

تم اتهام شهاب الدين بعدة تهمٍ تشمل:

1. غسل الاموال: من خلال استخدام العملات الافتراضية، لنقل وتبييض الاموال المكتسبة من انشطةٍ غير قانونيةٍ.
2. تشغيل نشاطٍ ماليٍ غير مرخصٍ: بما في ذلك تحويل الاموال عبر الحدود الدولية دون الامتثال للقوانين المالية الامريكية.
3. التآمر لارتكاب جرائم ماليةٍ: باستخدام العملات الافتراضية للتآمر مع جهاتٍ أخرى لتنفيذ هذه الانشطة.

تم اتهام شهاب الدين بانه انشا شبكةً معقدةً من الحسابات، والمحافظ الإلكترونية، بغرض إخفاء تدفق الاموال وتهريبها خارج نطاق الانظمة المصرفية التقليدية، مما جعل من الصعب على السلطات اكتشاف المصدر الحقيقي لهذه الاموال.[55]

اعتمدت القضية على ادلةٍ رقميةٍ كبيرةٍ من منصات التداول التي اظهرت سجلات المعاملات الضخمة المرتبطة بحسابات المتهم، بما في ذلك سجلات تحويلاتٍ ماليةٍ عبر تقنية البلوكتشين (*Blockchain*)، على الرغم من ان العملات الافتراضية تعتبر آمنةً ومشفرةً من هذه الناحية، فإن تقنية البلوكتشين تتيح تتبع المعاملات إلى حدٍ معينٍ، كما تم تقديم تقارير الخبراء اظهرت تقنياتٍ متقدمةً استخدمها المتهم في التغطية على العمليات المالية، بالإضافة إلى اعترافات بعض المتورطين الذين استخدموا المنصة؛ لغسل اموالهم عبر تحويل العملات الرقمية.

تمكنت السلطات من استخدام هذه التقنية لتتبع تدفق الاموال بين الحسابات المختلفة، مما كشف عن نمطٍ من التحويلات المالية غير القانونية.

كما قدمت النيابة العامة ادلةً من منصات تداول العملات الافتراضية غير المرخصة، التي استخدمها المتهم لتحويل الاموال إلى عملاتٍ افتراضيةٍ أخرى مثل مونيرو، التي توفر خصوصيةً اعلى مقارنةً بالبتكوين.[56]

الجدير بالذكر هنا ان الدليل المقدم هو غير مشروعٍ، ويتضمن الدستور الامريكي على عدة نصوصٍ قانونيةٍ، تضمن حماية الحرية الشخصية وحقوق الافراد العامة، وكذلك حقوق المتهم، وحريته بشكلٍ

---

[55] انظر: https://www.justice.gov/ shihabuddin v. United States 2021

[56] انظر: https://www.justice.gov/ shihabuddin v. United States 2021

خاصٍ، مع التأكيد على عدم انتهاك اي حقٍ دون صدور قانونٍ جزائيٍ، ينص على الإدانة أو العقوبة أو المحاكمة.[57]

كما يضمن الدستور حمايةً خاصةً للمنازل والاشخاص، إلى جانب توفير الضمانات الإجرائية خلال المحاكمات بما في ذلك تقديم الادلة بشكلٍ سليمٍ، وتسعى المحاكم في الولايات المتحدة إلى تطبيق قاعدة استبعاد الادلة، عندما تكون الإجراءات قد انطوت على إساءة استخدام السلطة، ويؤكد القضاء الامريكي على ان اي دليلٍ يتم الوصول أو الحصول عليه بطريقٍ غير مشروعٍ، ينتهك التوازن العادل بين حقوق الدولة وحقوق الافراد.

الأساس القضائي الذي تستند إليه قاعدة الاستبعاد يعتمد ايضًا على نطاق تطبيقها الحالي، يعود ذلك إلى وصف القاعدة بانها حق دستوري، أو وسيلة لمعالجة وضع المحكمة، وهو ما يؤثر بشكلٍ كبيرٍ على مستوى سيطرة المحاكم في تطبيق هذه القاعدة.

فعليًا المحكمة العليا هي التي تحدد الظروف التي يمكن فيها تفعيل الحقوق الدستورية، وغالبًا ما يكون ذلك ضمن حدودٍ ضيقةٍ. على سبيل المثال، لا يمكن إسقاط حقٍ دستوريٍ إلا في حالةٍ واحدةٍ استناداً على حكمٍ قضائيٍ خاصٍ بمكانٍ محددٍ، ولكن من منظورٍ آخر، تتمتع المحكمة العليا بصلاحيةٍ أوسع لتطبيق القاعدة، ويستنتج من هذا السياق ان استبعاد الادلة المتحصلة بطرقٍ غير قانونيةٍ من عدمه، يعتمد في المقام الأول على ما إذا كان استبعاد هذه الادلة سوف يخدم الهدف الاساسي من القاعدة، وهو ردع سلوكيات سلطات جمع الاستدلالات المخالفة.[58]

---

[57] http://hrlibrary.umn.edu/arabic/us-con.html دستور الولايات المتحدة الامريكية

[58] بلال، أحمد عوض، قاعدة استبعاد الأدلة المتحصلة بطرق غير مشروعة في الإجراءات الجنائية المقارنة، القاهرة، دار النهضة، ط3، 2013، ص 85-96

اعتمد الدفاع المتهم شهاب الدين على عدة حججٍ رئيسيةٍ، منها ان العملات الافتراضية لا تزال جديدةً نسبيًا من الناحية التنظيمية، وان العديد من القوانين المالية التقليدية لا تنطبق بوضوحٍ على هذه الانشطة.

كما حاولوا الدفاع عن موكلهم بالإشارة إلى أن تحويل الاموال عبر العملات الافتراضية، ليس دائمًا مؤشرًا على نشاطٍ غير قانونيٍ، وانه لا يوجد دليل قاطع يثبت ان الاموال المحولة كانت ناتجةً عن انشطةٍ إجراميةٍ، أو مصدرٍ غير مشروعٍ.

من المنظور القانونية، كانت هناك اعتراضات حول مدى صحة الادلة الرقمية، ومدى شرعية تتبع السلطات الامريكية للتحويلات المالية عبر المنصات غير الامريكيةٍ.

جادل الدفاع بان استخدام البلوكتشين تتبع المعاملات المالية قد يكون غير دقيقٍ في بعض الحالات، خاصةً في ظل استخدام خدمات خلط العملات.

وبعد مراجعة الادلة والشهادات، ادانت المحكمة المتهم شهاب الدين بتهم غسل الاموال والتآمر.

كان الحكم بمثابة رسالةٍ قويةٍ إلى مستخدمي العملات الافتراضية، حول ان السلطات قادرة على تتبع الانشطة غير القانونية، حتى عبر الانظمة الرقمية المشفرة.

حكمت المحكمة الفيدرالية الامريكية في نيويورك بسجن المتهم شهاب الدين لمدة خمسة عشر عامًا، مع غرامةٍ ماليةٍ تقدر بعشر ملايين دولارٍ امريكيٍ، مستندةً في ذلك إلى القوانين الأمريكية الخاصة بغسل الاموال، والتي تشمل ايضًا الجرائم المرتبطة بالعملات الرقمية، بموجب قانون السرية المصرفية، وقانون مكافحة غسل الاموال لعام 1986.

وقد اكدت المحكمة ان استخدام لهذا النوع من العملات لا يعفي المجرمين من المسؤولية القانونية، وان الانشطة غير القانونية التي تستغل التكنولوجيا الرقمية ستواجه اشد العقوبات.

شكل هذا الحكم سابقةً قضائيةً مهمةً في قضايا غسل الاموال، باستخدام العملات الافتراضية، وعزز هذا الحكم الحاجة إلى تنظيمٍ أكثر صرامةً لمنصات الدولة للعملات المشفرة، وضرورة وضع إطارٍ قانونيٍ واضحٍ، لمكافحة لهذا النوع من الجرائم.[59]

كما دفع هذا الحكم السلطات المالية في الولايات المتحدة، ودولٍ أخرى إلى تكثيف جهودها لتنظيم هذا المجال، وتعزيز الرقابة على الانشطة المالية الرقمية.

وهذا ما جعلنا في بحثنا هذا نسلط الضوء خصيصًا على هذه الجريمة والمسؤولية الجنائية على مرتكبيها إذ تعد في بادئ مطلعها، ومحاولة مكافحتها، وتكييفها التكييف القانوني الصحيح، تأكيدًا ان العملات الافتراضية ليست خارج نطاق القانون، ونستهل من هذه القضية نموذجًا للتحديات القانونية إلتي تفرضها هذه النوع من العملات على الانظمة المالية العالمية، أنها سلطت هذه القضية افضل علي كيفية استخدام التكنولوجيا المالية المتطورة في الأنشطة الإجرامية، وكذلك على كيفية تطور ادوات التحقيق الرقمي، فتعد خطوةً مهمةً نحو تحقيق توازنٍ بين الابتكار في التكنولوجيا المالية ومكافحة الجرائم.[60]

---

[59] اتفاقيه الأمم المتحدة لمكافحه الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية سنه 2000

[60] وزارة العدل الامريكية قضية الولايات المتحدة ضد شهاب الدين – FindLaw، مرجع سابق

المبحث الثالث: المسؤولية الجنائية للمساهم في جريمة غسل الأموال باستخدام العملات

تعرف المساهمة الجنائية: بأنها الحالة التي يتعدد فيها الجناة المشاركون ضمن جريمةٍ واحدةٍ، حيث يسهم كل منهم بسلوكٍ مختلفٍ؛ لتحقيق هدفٍ مشتركٍ يتمثل في ارتكاب الجريمة.

وتتناول المساهمة الجنائية أركانًا رئيسيةً وهي:

- **الركن الأول (تعدد الجناة)**

يعني تعدد الجناة أن أكثر من شخصٍ قد ساهم في ارتكاب الجريمة، في حال كان مرتكب الجريمة فردًا واحدًا، فإن مفهوم المساهمة لا ينطبق، ففي هذه الحالة يعتبر الجاني الفاعل الأصلي الوحيد. عندما يكون هناك أكثر من مشاركٍ، قد يتوزع الأدوار بين مساهمةٍ أصليةٍ، حيث يعتبر المشارك فاعلًا رئيسيًا، ومساهمة تبعية حيث يكون الجاني شريكًا في الجريمة عبر أفعالٍ مساندةٍ.

- **الركن الثاني (وحدة الجريمة)**

تعد وحدة الجريمة أحد الأركان الأساسية في المسؤولية الجنائية للمساهمين، وتقوم على توافر الترابط بين الأفعال الإجرامية المتعددة التي ترتكب لتحقيق نتيجةٍ واحدةٍ، رغم اختلاف الأدوار أو الأفعال التي يؤديها لكل مساهمٍ.

وتنقسم وحدة الجريمة إلى شقين أساسيين: الوحدة المادية والوحدة المعنوية.[61]

---

[61] حسني، محمود نجيب، المساهمة الجنائية في التشريعات العربية، ط4، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2022، ص16- 23

أولًا: الوحدة المادية:

الوحدة المادية في الجريمة تعني أن تعدد الأفعال الإجرامية من قبل المساهمين يجب أن يتجه لتحقيق نتيجةٍ إجراميةٍ واحدةٍ، بصرف النظر عن تعدد، أو اختلاف الأفعال التي قام بها كل منهم، يشترط في هذا السياق أن تكون الأفعال التي قام بها الجناة مترابطةً بشكلٍ سببيٍ واضحٍ، بحيث تسهم جميعها في تحقيق النتيجة الإجرامية النهائية.

مثال في هذا السياق، في جريمة السرقة، قد يقوم شخص بدور التحريض والتخطيط، بينما يقوم آخر بدور المراقبة، ويقوم ثالث بالدخول الفعلي إلى مكان السرقة وأخذ المسروقات، في هذه الحالة رغم تعدد الأفعال وتنوع الأدوار، تبقى النتيجة النهائية واحدةً وهي السرقة، وذلك نتيجةً لتضافر الأفعال الإجرامية، وتوجيهها نحو هدفٍ مشتركٍ، على العلاقة السببية بين أفعال المساهمين، والنتيجة الإجرامية هي جوهر الوحدة المادية؛ حيث يجب أن يسهم كل فعلٍ إسهامًا فعالًا في تحقيق النتيجة الإجرامية.

إذا انتفت هذه العلاقة السببية، كأن يكون فعل أحد المساهمين غير مؤثرٍ في حدوث الجريمة، فإن مسؤوليته الجنائية تتلاشى.

ثانيًا: الوحدة المعنوية:

أما الوحدة المعنوية، فهي جوهرة المساهمة الجنائية، وتتمثل فيما يعرف بالرابطة الذهنية بين الجناة، هذه الرابطة تعني وجود تواطئٍ ذهنيٍ، وإرادةٍ مشتركةٍ بين المساهمين في ارتكاب الجريمة، فلا تكتمل المساهمة إلا إذا كان لدى كل مساهمٍ علمٍ بالأفعال التي يقوم بها الآخرون، إلى جانب إرادةٍ مشتركةٍ في تحقيق الوصول إلى النتيجة الإجرامية.

تشترط الوحدة المعنوية توافر عنصرين: العلم والإرادة. العلم يعني أن يكون كل مساهمٍ مدركًا للدور الذي يؤديه الجناة الآخرون، بينما تعني الإرادة توافر نيةٍ مشتركةٍ لدى الجميع في تحقيق النتيجة النهائية، بمعنًى آخر، يجب أن يكون لدى كل مشاركٍ توقعًا للنتيجة الإجرامية، ورغبةً في حدوثها.

ثالثًا: التكامل بين الوحدة المادية والمعنوية:

يتكامل الشقان المادي والمعنوي للوحدة الإجرامية لتشكيل مسؤوليةٍ جنائيةٍ كاملةٍ لكل المساهمين، **الوحدة المادية** تؤكد أن كل مساهمٍ قام بفعلٍ له تأثير مباشر على النتيجة الإجرامية، **والوحدة المعنوية** تربط جميع المساهمين بنيةٍ وإرادةٍ مشتركةٍ لتحقيق الجريمة؛ لذا فإن غياب أيٍ من هذين العنصرين يخل بمسؤولية المساهمين.

رابعًا: العلاقة السببية والوحدة المادية:

تعتبر العلاقة السببية حجر الزاوية في الوحدة المادية، تعنى بإثبات أن السلوك الفردي لكل مساهمٍ كان ضروريًا؛ لتحقيق النتيجة الإجرامية.

على سبيل المثال، إذا قام شخص بتحريض آخر على القتل، فيصبح التحريض هو العامل الحاسم في دفع الفاعل إلى ارتكاب الفعل، في حال عدم تحقق العلاقة السببية بين السلوك الفردي والنتيجة تسقط المسؤولية الجنائية.

بهذا، توضح الوحدتين معًا ضرورة الترابط بين أفعال المساهمين والنية المشتركة في تحقيق نتيجة الجريمة، مما يشكل إطارًا متكاملًا لتحميلهم المسؤولية الجنائية.[62]

---

[62] حسني، محمود نجيب، مرجع سابق، ص 25-33

لما كان ما أثاره المتهم الثاني / .... من نفي التهمة فهو وسيلة منه للتخلص من العقاب، ذلك أن البين من ظروف الدعوى أنه أشترك في الجريمة التي ارتكبها المتهم الأول بطريقي التحريض والمساعدة، بأن حرضه على الاعتداء على المجني عليه

المطلب الأول: طبيعة المساهمة الأصلية في جريمة غسل الأموال من خلال العملات الافتراضية

تثير المسؤولية الجنائية في هذه الجريمة تساؤلًا أساسيًا حول طبيعة المساهمة الأصلية في هذه الجرائم، هل هي مجرد صورةٍ من صور المساهمة الجنائية التقليدية أم أنها تشكل جريمةً مستقلةً بذاتها؟

أولًا: توسيع مفهوم المساهمة الجنائية

لطالما تناولت النظريات القانونية مفهوم المساهمة الجنائية[63] ضمن إطارٍ تقليديٍ يركز على مساهمة الفاعل الأصلي والشريك في ارتكاب جريمةٍ محددةٍ، لكن مع تطور الجرائم الاقتصادية، ومن بينها غسل الأموال، بات من الضروري توسعة مجال هذا المفهوم ليكون شاملًا لأنماطٍ جديدةٍ

رداً لاعتباره، وساعده في ذلك بأن أمده بسكين كبير استعمل في الحادث فوقعت الجريمة بناء على هذا التحريض وتلك المساعدة حسبما شهد بذلك شهود الواقعة وما قرره المتهم الأول بالتحقيقات على نحو ما سبق بسطه، ولا يغير من الأمر أن أحداً لم يشهد بأن المتهم الثاني قد طلب من المتهم الأول قتل المجني عليه عندما سلمه السكين المستعمل في الحادث ذلك أن المادة (45) من قانون العقوبات قد نصت على أنه: ((يعاقب من ساهم في الجريمة، فاعلاً كان أم شريكاً، بعقوبة الجريمة التي وقعت فعلاً ولو كانت غير التي قصد ارتكابها، متى كانت الجريمة التي وقعت نتيجة محتملة لأفعال المساهمة التي حصلت منه.)) ولما كان المتهم الثاني قد سلم المتهم الأول سكيناً كبيرة قاتلة بطبيعتها فانه كان يجب عليه عندما تدخل بفعله وطلب من المتهم الأول الاعتداء على المجني عليه – أن يتوقع حدوث جريمة القتل بحسب المجرى العادي للأمور حتى ولو كان لم يتوقع حدوثها مادام أن الاعتداء بالسكين ينتج عنه عقلاً حدوث القتل ومن ثم فإن الجريمة المسند إلى المتهم الثاني ارتكابها تكون قد توافرت أركانها قبله إضافة إلى مساءلته عن جريمة إحراز سلاح أبيض – سكين – دون مسوغ قانوني. (الطعن رقم 12 لسنة 2007 تمييز جنائي–قطر)

[63] المشهداني، ياسين خضير، التهمة وتطبيقاتها في القضاء الجنائي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، الطبعة الثانية، 2010، ص 202–203.

من الفاعلين والمساهمين، لا سيما في ظل التقدم التكنولوجي الذي أفرز ظهور العملات الافتراضية، كأداةٍ متطورةٍ تستخدم في إخفاء وتتبع مصادر الأموال غير القانونية.

في هذا السياق، أصبح من الممكن اعتبار الشخص الذي يقوم بعملية غسل الأموال فاعلًا أصليًا، حتى وإن لم يكن هو الضالع بشكلٍ مباشرٍ في الجريمة الأصلية، التي نتجت عنها تلك الأموال. على سبيل المثال، قد يقوم الشخص الذي يدير عملية غسل الأموال بأعمالٍ تعتبر مستقلةً عن الجريمة الأصلية، مثل تحويل، أو نقل الأموال؛ لغرض إخفاء مصدرها، وهذا يشكل مساهمةً أصليةً في جريمة غسل الأموال.

ثانيًا: جريمة غسل الأموال كجريمةٍ مستقلةٍ

ما يميز جريمة غسل الأموال: هو استغلالها القانوني عن الجريمة الأصلية التي تولد من خلالها على الأموال، فعلى الرغم من أن الجريمة الأصلية تعد الأساس الذي تستند إليه جريمة الغسل، إلا أن الأخيرة تتطلب سلوكًا إجراميًا جديدًا ومختلفًا، يرتكز على إخفاء أو تمويه طبيعة تلك الأموال. وعليه، فإن مرتكب جريمة الغسل لا يعاقب على الجريمة الأصلية فحسب، بل يتحمل مسؤوليةً جنائيةً مستقلةً تتعلق بالتورط في إخفاء، أو تمويه مصدر تلك الأموال.

يتضح من هذا السياق أن المساهمة الأصلية في جريمة الغسل ليست مجرد امتدادًا للجريمة الأصلية، بل تعد جريمةً منفصلةً من حيث الركن المادي والمعنوي، فالسلوك المتمثل في تحويل الأموال، أو نقلها، أو إخفاء مصدرها غير المشروع يعد سلوكًا إجراميًا مستقلًا، حتى وإن كانت تلك الأموال قد نتجت عن جريمةٍ أخرى.[64]

---

[64] الجميلي، هشام، مرجع سابق، ص695-698

ثالثًا: التوسع في مفهوم الفاعل الأصلي

وفقًا للتطورات في القانون الجنائي الدولي والوطني، وتوصيات المؤتمرات الدولية المعنية بالجرائم الاقتصادية[65]، أصبح من الضروري النظر إلى هذه الجريمة على أنها تستلزم توسيعًا في مفهوم الفاعل الأصلي، قد يكون الفاعل الأصلي شخصًا غير المتورط مباشرةً في الجريمة الأصلية، بل شخصًا يساهم في إخفاء مصدرها بعد وقوع الجريمة الأصلية.

على هذا الأساس، يعاقب الفاعل الأصلي في جريمة غسل الأموال باعتباره مسؤولًا عن إخفاء المصدر للأموال الناتجة عن الجريمة الأصلية، حتى وإن لم يكن هو من ارتكبها، كما أن جريمة الغسل تعتمد على سلوكٍ منفصلٍ تمامًا، يتمثل في محاولات تمويه المصدر المالي، وتقديمه على أنه مشروع، وهو ما يكسب هذه الجريمة بعدًا إضافيًا من التعقيد القانوني.[66]

رابعًا: الأحكام القانونية المتعلقة بالمساهمة الأصلية

لقد أكدت عدة قوانين دوليةٍ ووطنيةٍ على ضرورة معاقبة الفاعل الأصلي في جرائم غسل الأموال، حتى إذا كان دوره منفصلًا عن الجريمة الأصلية، ففي إطار القانون القطري، نجد أن العقوبات المفروضة على الفاعلين الأصليين مشددة.

يعتبر القانون القطري أن الفاعل في جريمة غسل الأموال، سواء كان هو المرتكب للجريمة الأصلية أم شخصًا آخر، يقع تحت طائلة العقوبات، ينطبق هذا على كل من قام بتحويل الأموال، أو نقلها، أو إخفاء مصدرها، سواء تمت هذه الأفعال عبر طرقٍ تقليديةٍ، أو من خلال استخدام الابتكار

---

[65] التشريع النموذجي بشأن غسل الأموال والمصادرة الصادر عن الأمم المتحدة سنه 1995

[66] حسني، محمود نجيب، مرجع سابق، ص55

التكنولوجي المالي والمعني بتلك العملات الافتراضية، فالمطلق يجري على إطلاقه ما لم يقم التقييد نصًا أو دلالةً.[67]

خامسًا: الأحكام القضائية وتعزيز مفهوم الاستقلالية

أكدت العديد من الأحكام القضائية، سواء في القانون القطري أو القوانين المقارنة، على أن جريمة الغسل تعتبر مستقلةً عن الجريمة الأصلية.

ومن أبرز هذه الأحكام، حكم محكمة التمييز القطرية رقم 121 لسنة 2016 الذي تناول بالتفصيل مسؤولية الأشخاص المعنويين في جرائم غسل الأموال.

فقد شددت المحكمة على أن الشخص الاعتباري يمكن أن يتحمل مسؤوليةً جنائيةً إذا ارتكب مديروه أو ممثلوه جرائم غسل الأموال لصالحه، وهو ما كان معه الشخص الاعتباري لم يرتكب الجريمة الأصلية وإنما اقتصر دوره في ارتكاب جريمة الغسل، فنهض له سيف القضاء رادعًا ومتجليًا بذلك باستقلالية جريمة الغسل عن الاصلية.

هذا الحكم يعكس بشكلٍ واضحٍ فلسفة المشرع في التعامل مع الجريمة على أنها جريمة مستقلة، تتطلب إجراءاتٍ قانونيةً مشددةً لحماية الاقتصاد من آثارها السلبية، خاصةً في ظل استخدام أدواتٍ رقميةٍ يصعب تتبعها مثل العملات الافتراضية.[68]

يمكن القول إن المساهمة الأصلية في جريمة الغسل باستخدام العملات الافتراضية تأخذ أبعادًا جديدةً ومعقدةً مقارنةً بالمساهمة التقليدية، تتسم هذه المساهمة بأنها جريمة مستقلة تستند إلى سلوكٍ إجراميٍ خاصٍ، وهي تختلف عن الجريمة الأصلية التي تولدت عنها الأموال المغسولة.

---

[67] المادة الثانية، قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب القطري، مرجع سابق

[68] محكمة التمييز القطرية، طعن جنائي رقم 121 لسنة 2016.

وإخذ المشرع الفرنسي في هذا المنعطف، بفرض عقوبات على الأشخاص المعنوية متمثلة غرامات مالية كبيرة وبالإضافة إلى المنع من ممارسة النشاط التجاري وحتى حل الكيان في بعض الحالات.[69]

سادساً: طبيعة المساهمة الاصلية

أصبحت المساهمة الأصلية في هذه الجريمة إحدى أبرز العقبات التي فرضتها التقنيات الحديثة على الإطار التقليدي للجريمة الاقتصادية، مع ظهور العملات المشفرة مثل البيتكوين والإيثيريوم، أصبح هناك تطور جوهري في كيفية غسل الأموال، حيث باتت هذه العملات تشكل وسيلةً مثاليةً لإخفاء وتتبع الأموال المشبوهة، مما يضفي طابعًا معقدًا على المساهمة الأصلية في هذه الجريمة. فأصبحت بطبيعتها تختلف على المساهمة في الجرائم الأخرى في عدة جوانب، ففي إطار الجرائم بصفةٍ عامةٍ، يرتبط المساهم الأصلي مباشرةً بالفعل الإجرامي المؤدي للجريمة، أما في جرائم الغسل بالعملات الافتراضية، فإن المساهم الأصلي قد يكون شخصًا أو جهةً غير متورطةٍ في الجريمة الأصلية (مثل تجارة مواد المخدرات أو الاحتيال)، بل يقتصر دوره على إضفاء الطابع الشرعي على الأموال باستخدام أدواتٍ رقميةٍ متقدمةٍ.

يعد الشخص الذي يستخدم العملات الافتراضية لنقل، أو تحويل الأموال غير المشروعة، فاعلًا أصليًا في الجريمة، فهذا الشخص عبر استغلال طبيعة العملات الافتراضية المشفرة، ينفذ مراحل من العمليات الرقمية المعقدة التي تهدف إلى تظليل مصدر المال، مما يصعب على السلطات تعقبها.

---

[69] العاصي، محمد عبدالله، المسئولية الجنائية للأشخاص المعنوية، دراسة في ضوء التشريعات المصرية والفرنسية، المجلة القانونية، جامعة القاهرة فرع الخرطوم، المجلد 7، العدد 2، مايو 2020، ص240-241.

هذه الأفعال تعتبر مساهمةً أصليةً لأنها تشكل جوهر الجريمة، حيث تستخدم التكنولوجيا الرقمية كوسيلةٍ أساسيةٍ لإخفاء الهوية المالية ومصدر الأموال.

الجدير بالذكر، أنه لا يشترط أن يكون الفاعل في جريمة الغسل هو ذاته مرتكب الجريمة الأصلية. ففي كثيرٍ من الأحيان، يقوم شخص آخر غير متورطٍ في الجريمة الأولى بالعمل على تمويه، أو تحويل الأموال الافتراضية.

هذه العملية تعتبر مساهمةً أصليةً في جريمة الغسل، حتى وإن لم يكن الشخص المساهم ضالعًا في النشاط الإجرامي الذي أدى إلى اكتساب تلك الأموال.

على سبيل التوضيح: إذا حصل شخص على أموالٍ من جريمةٍ أصليةٍ (مثل تهريب المخدرات)، ثم قام بتمرير هذه الأموال عبر منصات العملات الرقمية؛ ليحولها إلى عملاتٍ افتراضيةٍ مشفرةٍ، ثم قام بتحويلها إلى حساباتٍ أخرى، أو استبدالها بأصولٍ مشروعةٍ، فإنه في هذه الحالة يتحمل مسؤوليةً جنائيةً كمساهمٍ أصليٍ، فكل خطوةٍ يقوم بها المساهم في هذه العملية تمثل مساهمةً أساسيةً في إخفاء المصدر غير المشروع للأموال.[70]

مع تعقيد الأنظمة المالية الرقمية وتطورها، أصبح من الضروري توسيع نطاق الفكرة التقليدية للمساهمة الجنائية، ليشمل الأدوار الجديدة التي تلعبها العملات الرقمية في غسل الأموال.

فإلى جانب الأشخاص الذين يرتكبون الأفعال المادية، يجب أن يشمل نطاق المسؤولية الجنائية كل من يساهم في إخفاء وتمويه أموال الجرائم والغير قانونيةٍ من خلال التكنولوجيا الرقمية.

وهذا يشمل أيضًا المطورين التقنيين أو مديري المنصات الذين يوفرون الأدوات اللازمة لتنفيذ تلك المعاملات دون مراقبةٍ أو توجيهٍ رقابيٍ صارمٍ.

---

[70] محكمة النقض المصرية، طعن جنائي رقم 5191 لسنة 87 ق جلسة 2018/4/14

سابعاً: استخدام العملات الافتراضية كأداةٍ للمساهمة الأصلية

تستند المساهمة الأصلية في جريمة بحثنا إلى مجموعةٍ من الأنشطة الإجرامية الرقمية، التي تتم باستخدام العملات المشفرة، والتي تشمل تحويل تلك الاموال إلى عملاتٍ افتراضيةٍ، من خلال: نقل الأموال عبر شبكاتٍ غير مركزيةٍ، وإعادة تحويل الأموال إلى عملاتٍ تقليديةٍ – ورقيةٍ –، واستخدام العقود الذكية، والتمويل اللامركزي، ساهمت تلك الأساليب بطرح العديد من العقبات القانونية، التي تتعلق بضعف الرقابة على منصات العملات الافتراضية، وصعوبة التوصل إلى الأدلة اللازمة؛ لإدانة الجناة.[71]

فأحد أهم أوجه التعقيد يكمن في طبيعة اللامركزية التي تتسم بها العملات الافتراضية، إضافةً إلى ذلك، فإن التشفير المعقد الذي تتميز به هذه العملات تجعل من الصعب على السلطات تعقب عمليات التدوير، والتحويل وإثبات العلاقة بين الأموال التي يتم غسلها والجريمة الأصلية، وبالتالي يجب أن تتوافق الأنظمة القانونية، وتعمل على تطوير آليات تحقيقٍ متقدمةٍ، تعتمد على التعاون الدولي والتكنولوجيا المتطورة لتتبع مثل هذه العمليات.

على مستوى التشريع القطري، تبنى المشرع سياسةً صارمةً تجاه المساهمة الأصلية في جريمة الغسل بصفةٍ عامةٍ، والمعني في هذا الصياغ سواء الجريمة التقليدية، أو باستخدام العملات الافتراضية.

حيث يسعى القانون القطري إلى تجريم كافة الأفعال التي تسهم في تحويل أو نقلٍ أو إخفاء مصدرها.

---

[71] المري، بهاء، الاثبات الجنائي وأثر الأدلة العلمية والالكترونية في اقتناع القاضي، دار الاهرام للإصدارات القانونية، القاهرة، الطبعة الأولى الجزء الثالث،2022، ص 287-290.

وقد أورد المشرع عقوباتٍ مشددةً بحق كل من يثبت انخراطه في هذه الجرائم بقصد تمويه مصدر هذه الأموال، على حد السواء فاعلًا أصليًا أم مساهمًا تبعيًا.

وهذا يشمل استخدام المنصات غير المرخصة، والتحويلات المالية غير المشروعة، ذلك بأن دولة قطر انضمت إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والمصدق عليها بالمرسوم رقم 17 لسنة 2007.[72]

ويخلص القول إلى أن المساهمة الأصلية في جريمة بحثنا ليست مجرد توسعٍ في المفهوم التقليدي، بل هي انعكاس لتعقيد الجريمة في العصر الرقمي. تعتمد هذه الجريمة على أدواتٍ تقنيةٍ متقدمةٍ تسهم في تمويه مصادر الأموال غير المشروعة وتجعل من الصعب تعقبها، لذا أصبح من الضروري توسيع نطاق المساهمة الجنائية؛ ليشمل جميع الأطراف الذين يستخدمون التكنولوجيا الرقمية في ارتكاب هذه الجريمة، مع توفير أطرٍ قانونيةٍ متقدمةٍ، تعظم من مكافحتها بكفاءةٍ وفعاليةٍ.

[72] قانون مكافحة غسل الأموال وبتمويل الإرهاب القطري، مرجع سابق.

المطلب الثاني: طبيعة المسؤولية الجنائية للمساهمة التبعية في جريمة غسيل الأموال من خلال العملات الرقمية

تتميز المساهمة التبعية بشكلٍ عامٍ بطبيعتها المتفرعة من الفعل الإجرامي الأصلي، حيث تلعب المساهمة التبعية دورًا مكملًا لدور الفاعل الأصلي، فالمساهم التبعي لا يقوم بالركن المادي الرئيسي للجريمة، بل يشارك عبر أفعالٍ مساندةٍ، تعزز من قدرة الفاعل الأصلي على تحقيق الجريمة، ومع التطور الرقمي وتزايد استخدام العملات الافتراضية، أصبح مفهوم المساهمة التبعية أكثر تعقيدًا؛ نظرًا لتشعب العمليات المالية الرقمية، وغموض هويات الأطراف.

أولًا: مفهوم المساهمة التبعية في غسل أموال العملات الافتراضية

المساهمة التبعية كما هو الحال في القانون، تعنى بمشاركة الجناة عبر أفعالٍ غير مباشرةٍ، تهدف إلى تمكين أو تسهيل ارتكاب الجريمة، في حالة جريمة الغسل، يتضمن ذلك: توفير التكنولوجيا، وإدارة المحافظة الرقمية، أو المساعدة في تمويه، أو تحويل الأموال الرقمية لإخفاء مصدرها.

يعتبر كل من باشر بتقديم العون، أو التوجيه، أو التحريض للمساهم الأصلي مساهمًا تبعيًا، حيث يسهم في تحقيق النتيجة النهائية للجريمة عبر تسهيل العمليات المالية الرقمية المعقدة، التي يصعب على الجهات المعنية تتبعها ومراقبتها،[73] غير أن هذه العملات تتميز، مثل البيتكوين والإيثيريوم، بخصائص تقنيةٍ معقدةٍ، مثل اللامركزية والتشفير، مما يزيد من صعوبة اكتشاف وتتبع الأنشطة المرتبطة بها.

[73] حسني، محمود نجيب، مرجع سابق، ص 247-250

في هذا السياق، يلعب المساهم التبعي دورًا محوريًا في تسهيل إخفاء، وتدوير الأموال المغسولة باستخدام هذه التقنيات، حيث يتعاون مع الفاعل الأصلي لإخفاء المصدر الحقيقي للأموال عبر معاملاتٍ متفرقةٍ، وعبر شبكاتٍ لامركزيةٍ تعزز السرية، وتعقد من عملية المراقبة.

ومثال ذلك، يمكن للمساهم التبعي أن يقوم بإدارة محافظ العملات الافتراضية، أو تنفيذ معاملاتٍ ماليةٍ رقميةٍ عبر منصات تداولٍ غير خاضعةٍ للرقابة، مما يسمح بإخفاء هوية المستخدمين، وتجنب الكشف عن مصادرها، وفي حالة اكتشاف الجريمة، فإن المساهم التبعي يحمل نفس القدر من المسؤولية كالفاعل الأصلي، خاصةً إذا كان دوره محوريا في إخفاء الأدلة المالية الرقمية.

ثانياً: الأنشطة التي تمثل مساهمةً تبعيةً في غسل الأموال الافتراضية

هناك عدة أنشطةٍ يمكن أن توصف تحت هذا النوع من المساهمة في غسل الأموال بالعملات الافتراضية ومن أبرزها:

1. إدارة محافظ العملات الرقمية: يقوم المساهم التبعي بفتح وإدارة محافظ رقميةٍ نيابةً عن الجناة الرئيسيين، وقد يقوم هذا الشخص بتنفيذ التحويلات المالية، كنقل العملات بين المحافظ المختلفة، أو حتى استبدال العملات الافتراضية بعملاتٍ تقليديةٍ، مما يسهم في تمويه المصدر الأصلي للأموال.
2. استخدام منصات تداولٍ غير خاضعةٍ للرقابة: يساعد المساهم التبعي الجناة الرئيسيين من خلال تيسير وصولهم إلى منصات تداول العملات الرقمية غير المرخصة، أو الخاضعة لرقابةٍ ضعيفةٍ، مثل هذه المنصات تتيح للمساهمين إجراء معاملاتٍ كبيرةٍ دون الخضوع لعمليات المراقبة التقليدية التي تطبقها البنوك على العمليات المالية.
3. التحويلات عبر الحدود؛ المساهم التبعي هو الفرد أو الجهة التي تقدم مساعدة غير مباشرةٍ تسهم في تسهيل التحويلات المالية أو تمويه مصدر الاموال دون أن يكونوا مشاركين رئيسيين

بالجريمة ودور المساهم التبعي يمكن أن يكون حاسمًا في التحويلات عبر الحدود نظرًا لطبيعة العملات الافتراضية العابرة للحدود، يمكن للمساهم التبعي تسهيل نقل الأموال عبر الدول من خلال منصات تداولٍ دوليةٍ، أو معاملاتٍ لا مركزيةٍ، هذه التحويلات غالبًا ما تكون غير خاضعةٍ لأي جهةٍ تنظيميةٍ مركزيةٍ، ما يصعب على السلطات تعقبها.

4. تحويل العملات الافتراضية إلى أصولٍ ماديةٍ: في بعض الحالات، يمكن للمساهم التبعي على المساعدة في تحويل العملات إلى أصولٍ ماديةٍ، مثل: العقارات أو السلع الثمينة، ثم إعادة بيع هذه الأصول للحصول على أموالٍ نقديةٍ مشروعةٍ، هذا النوع يعقد من عملية تتبع الأموال، ويجعل اكتشاف الجريمة أكثر صعوبةً.[74]

يواجه النظام القانوني القطري تحدياتٍ كبيرةً في إثبات المسؤولية الجنائية على المساهمين التابعيين في هذه الجرائم، وتكمن المشكلة في طبيعة العملات الرقمية ذاتها، التي توفر درجةً عاليةً من السرية واللامركزية. يعد تعقب هذه المعاملات، وتحديد المشاركين فيها أمرًا صعبًا؛ لأن معظم العملات الافتراضية –إذا ما كان جميعها– تعمل خارج نطاق البنوك المركزية، والمؤسسات المالية في الدولة، مما يعقد من الحصول على أدلةٍ ماديةٍ، تدين المساهمين التابعيين، بالإضافة إلى ذلك، فإن المساهم التبعي قد يشارك في الجريمة دون علمٍ كاملٍ للطبيعة الإجرامية للأموال التي يقوم بإدارتها، مما يثير تساؤلاتٍ حول مدى توافر القصد الجنائي لديه.

في مثل هذه الحالات، وفي منظورنا الخاص يجب الاعتماد على تحليل السلوكيات الرقمية، والتحويلات المالية غير المعتادة لإثبات علم المساهم التبعي بهذه الأموال، واعتمدنا في منظورنا

---

[74] التوجيه الخامس لمكافحة غسل الأموال، (843/2018/EU) بشأن منع استخدام النظام المالي لأغراض غسل الأموال المعدل بالتوجيه الرابع لمكافحة غسل الأموال في الجريدة الرسمية للاتحاد الأوربي، 2018/6/19

هذا إلى نص المادة الخامسة من القانون القطري رقم 20 لسنة 2019م والتي أتى في صياغها على جواز الاستدلال بالعلم والإرادة اللازمين في إثبات جريمة غسل الأموال من الظروف الواقعية الموضوعية[75]، إذ أن المشرع القطري تعامل بحذرٍ مع هذه الجريمة، وشدد على ضرورة مراقبة المؤسسات ذات الاختصاص على منصات التداول لضمان عدم استغلالها في غسل الأموال.

وقد ألزم القانون هذه المؤسسات بتقديم تقارير دوريةٍ عن المعاملات المشبوهة، ومد الجهات الرقابية الأخرى بالعون، لضمان عدم تحويل العملات الرقمية إلى أداةٍ لتمويه مصدر الأموال.[76]

علاوةً على ذلك، تضمنت التشريعات القطرية أحكامًا تعاقب على تقديم المساعدة أو مشاركةٍ في جريمة الغسل. في هذا القانون الأخير تم التشديد على المسؤولية الجنائية للمساهمين التبعيين الذين يسهمون في تسهيل إخفاء مصادر تلك الأموال بأي وسيلةٍ كانت، وعلى هذا الضوء، وفي جريمة بحثنا فإن المساهمين التبعيين بأي وسيلةٍ كانت سواء عبر تقديم الدعم التقني أو الإداري، مثل إدارة المحافظ الرقمية، أو تسهيل التداول على منصاتٍ غير مرخصةٍ، يعد فاعلًا أصليًا في هذه الجريمة كونها جريمةً معقدةً تتطلب تظافر جهود القانون والتكنولوجيا المتقدمة لضمان الكشف عن المسؤولين ومحاسبتهم، حيث أن في طبيعة هذه الجريمة يلعب المساهم التبعي دورًا حاسمًا في تمويه الأموال غير المشروعة، عبر تقديم الدعم اللوجستي والتقني، مما يعقد من إمكانية تعقب الأموال وإثبات الجرائم، فلا استغراب في ذلك عندما لجأ المشرع القطري في قانون غسل الأموال

---

[75] حكم محكمة النقض المصرية (طعن جنائي رقم: 6036 لسنة 93 ق، تاريخ الجلسة 15 / 5 / 2024)

[76] المادة الخامسة، قانون مكافحة غسل الأموال القطري، مرجع سابق.

بمخالفة نص المادة 39 من قانون العقوبات[77]، والتي أوردت حصر أفعال الشريك الذي يعد مساهمًا تبعيًا.

فلا نقول في ذلك بأنه إغفال من المشرع، بل هي فطنة منه عندما سن التشريع، فيعد من أواخر الركب وليس الأخير، إذ أن سبق القانون الأخير القانون رقم 4 لسنة 2010[78] وذلك لتضييق الخناق على هذه الجرائم.

الخاتمة

تناول هذا البحث المسؤولية الجنائية عن جرائم غسل الاموال، باستخدام العملات الافتراضية بدراسةٍ تحليليةٍ، ولقد تم اختيارها؛ لاعتبارها قضيةً معقدةً تتطلب توازنًا بين تشريعات القانون الجنائي والتطورات التكنولوجية، في ظل مبدا الشرعية الجنائية.

وتبين مع التطور السريع في التكنولوجيا المالية وانتشار استخدام العملات الافتراضية مثل البيتكوين والإيثيريوم، أصبح من الضروري إعادة النظر في الأطر القانونية، التي تحكم هذه الأصول الرقمية. ولقد أوضح هذا البحث أوجه التشابه بين جريمة غسل الاموال التقليدية، وجريمة غسل الاموال، باستخدام العملات الافتراضية.

وفي الختام توصل هذا البحث إلى عدة نتائج وتوصياتٍ للمشرع القطري.

ونوضح فيما يلي ما تمخض به البحث من توصياتٍ:

النتائج:

1- تأصيل قانوني لمفهوم غسل الأموال باستخدام العملات الافتراضية:

---

[77] قانون العقوبات القطري، مرجع سابق.

[78] رقم (4) لسنة 2010 بإصدار قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب القطري.

توصلت الدراسة إلى أن العملات الافتراضية تمثل بيئة خصبةٍ لارتكاب جرائم غسل الأموال، نظرًا لسماتها المميزة مثل عدم مركزيتها، وإخفاء هوية مستخدميها، وصعوبة تتبع العمليات المالية المرتبطة بها.

ورغم حداثة هذا النوع من الجرائم، إلا أن الأطر القانونية التقليدية تعاني قصوراً في التعامل معها بفاعليةٍ.

2- قصور التشريعات الوطنية والدولية في مواجهة غسل الأموال عبر العملات الافتراضية:

أثبتت الدراسة وجود فجوة تشريعية في القوانين الوطنية والدولية لمواكبة تطورات العملات الافتراضية.

فرغم الجهود المبذولة من قبل المنظمات الدولية مثل مجموعة العمل المالي (FATF)، إلا أن الإطار التنظيمي ما زال غير موحدٍ ويحتاج إلى تحديث مستمر لمواجهة التحديات التقنية والاقتصادية لهذا النوع من الجرائم.

3- الطبيعة المزدوجة للعملات الافتراضية:

أكدت الدراسة أن العملات الافتراضية تحمل طبيعة مزدوجة؛ فهي أداة اقتصادية شرعية عند استخدامها وفق القوانين، وأداة إجرامية خطيرة عند استغلالها في إخفاء مصادر الأموال غير المشروعة.

هذا يفرض تحديات كبيرة على المشرعين لضبط هذه الطبيعة المزدوجة دون الإضرار بالابتكار التكنولوجي.

4- إشكاليات الإثبات في قضايا غسل الأموال باستخدام العملات الافتراضية:

خلصت الدراسة إلى أن التحديات التقنية المتعلقة بتتبع العمليات الافتراضية وإثبات العلاقة بين الأموال المشبوهة والجريمة الأصلية تشكل عقبة أساسية أمام الجهات الرقابية. هذا يستدعي تطوير أدوات تقنية متقدمة وتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال.

5- دور التشريع القطري في مكافحة غسل الأموال عبر العملات الافتراضية:

أشارت الدراسة إلى أن التشريع القطري قد حقق خطوات مهمةٍ في مكافحة غسل الأموال بوجه عامٍ، لكنه يحتاج إلى تبني سياساتٍ وتشريعاتٍ أكثر تحديدًا للتعامل مع جرائم غسل الأموال المرتبطة بالعملات الافتراضية، بما يضمن تفعيل الرقابة المالية وتعزيز التعاون مع المنظمات الدولية.

6- الحاجة إلى إطار قانوني وتقني متكامل:

أثبتت الدراسة أن مكافحة غسل الأموال باستخدام العملات الافتراضية تتطلب تكامل الجهود بين الإطار القانوني الوطني والدولي، وتطوير تقنياتٍ حديثةٍ لرصد العمليات المشبوهة.

كما دعت إلى تعزيز الوعي بين الجهات القضائية والرقابية للتعامل مع تعقيدات الجرائم الافتراضية.

التوصيات:

يوصي البحث المشرع القطري بإضافة كتابٍ في القانون رقم 20 لسنة 2019 بإصدار قانون مكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب لمكافحة جرائم غسل الاموال، باستخدام العملات الافتراضية، وإضافة تعديلاتٍ عليه بالإضافات التالية:

1. لأغراض هذا القانون تكون المصطلحات التالية لها المعاني الموضحة أدناه:

أ. العملات الافتراضية: اي شكلٍ من اشكال الأصول الرقمية التي تستخدم التشفير؛ لتأمين المعاملات، ولا تصدر أو تضمن من قبل بنكٍ مركزيٍ، أو سلطةٍ حكوميةٍ.

ب. المؤسسات المالية: اي كيانٍ يقدم خدماتٍ ماليةً، أو تعاملاتٍ تجاريةً، تشمل تحويل العملات الافتراضية، أو التداول بها.

ج. التكنولوجيا المالية: استخدام التكنولوجيا الحديثة؛ لتقديم خدماتٍ ماليةٍ بما في ذلك العملات الافتراضية.

د. العميل: اي فردٍ أو كيانٍ يشارك في معاملاتٍ ماليةٍ أو تجاريةٍ تتضمن العملات الافتراضية.

2. تسري أحكام هذا القانون على جميع الاشخاص الطبيعية والاعتبارية، بما في ذلك المؤسسات المالية، ومقدمي خدمات التكنولوجيا المالية، التي تتعامل بالعملات الافتراضية، داخل أو خارج دولة قطر.

3. يهدف هذا القانون إلى مكافحة غسل الاموال باستخدام العملات الافتراضية وحماية النظام المالي القطري من الانشطة غير القانونية.

4. مسؤوليات المؤسسات المالية ومقدم الخدمات: تلتزم المؤسسات المالية ومقدمو خدمات العملات الافتراضية بما يلي:

أ. التحقق من هوية العملاء قبل إتمام اي معاملةٍ.

ب. التحقق من مصادر الاموال المستخدمة في شراء وتداول العملات الافتراضية.

ج. الاحتفاظ بسجلات المعاملات لمدةٍ لا تقل عن خمس سنواتٍ.

د. تقديم تقارير دوريةٍ إلى الجهات الرقابية بشأن العمليات المشبوهة.

5. الإبلاغ عن العمليات المشبوهة:

أ. يتعين على المؤسسات المالية، ومقدمي الخدمات الإبلاغ عن اي معاملةٍ، يشتبه في كونها متعلقةً بغسل الاموال.

ب. ترسل التقارير إلى وحدة مكافحة غسل الاموال التابعة لمصرف قطر المركزي.

6. إجراءات التجميد والمصادرة: في حال الاشتباه بوجود انشطة غسل الاموال باستخدام العملات الافتراضية، يجوز للنيابة العامة تجميد الاموال الافتراضية ومصادرتها.

7. المسؤولية الجنائية والعقوبات: العقوبات على الافراد:

أ. العقاب بالسجن مدةً لا تقل عن خمس سنواتٍ، ولا تزيد على عشر سنواتٍ، بغرامةٍ لا تقل عن 2,000,000 ريالٍ قطريٍ أو ضعف مبلغ الغسل لكل من ارتكب جريمة غسل الاموال، باستخدام العملات الافتراضية.

ب. إذا كان الجاني موظفًا في مؤسسةٍ ماليةٍ، أو مزود خدمةٍ مرخصٍ، يضاعف الحد الادنى للعقوبة.

العقوبات على المؤسسات:

أ. تعاقب المؤسسات المالية أو مزودة الخدمات في حال تسهيل، أو المشاركة في قسم الاموال بغرامةٍ ماليةٍ، لا تقل عن 5,000,000 ريالٍ قطريٍ أو ضعف مبلغ الغسل.

ب. يجوز للمحكمة إصدار امرٍ بإغلاق المؤسسة، أو سحب الترخيص لفترةٍ مؤقتةٍ أو دائمةٍ.

8. العقوبات التكميلية: بالإضافة إلى العقوبات المذكورة في المواد السابقة، تقضي المحكمة بمصادرة الاموال التي تشكل موضوع الجريمة، والاموال التي تشكل متحصلات جريمةٍ.

9. التعاون الدولي والمساعدة القانونية:

أ. تعمل دولة قطر على تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة غسل الاموال باستخدام العملات الافتراضية من خلال تبادل المعلومات والتنسيق مع المنظمات الدولية، مثل مجموعة العام المالي (FATF).

ب. يجوز تقديم المساعدة القانونية المتبادلة مع الدول الأخرى، بشأن الجرائم المتعلقة بغسل الاموال.

10. تتولى وحدة مكافحة غسل الاموال، وتمويل الإرهاب التابعة لمصرف قطر المركزي المراقبة، والاشراف على التزام المؤسسات المالية ومقدمي الخدمات.

يجوز لمجلس الوزراء إصدار اللوائح التنفيذية اللازمة لتنفيذ هذا القانون، بما في ذلك تحديث الأحكام المتعلقة بالعملات الافتراضية، وفقًا للتطورات التكنولوجية.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

أولاً: المراجع:

أ. المراجع العامة:

- عموص، سيف الدين، معيار البيتكوين، الطبعة الثانية، مايو 2021، ترجمة أحمد محمد، الرقم الدولي المعياري 9781119473893 (إلكتروني).
- الجميلي، هاشم، الموسوعة الشاملة في جرائم المضرة بالمصلحة العمومية، حيدر جروب، إصدارات نادي القضاة، القاهرة، الطبعة 2022–2023.
- غنام، محمد غنام، شرح قانون العقوبات القسم العام، قطر، الطبعة الثانية، كلية القانون – جامعة قطر، قطر، 2019.
- فرجاني، خيري أبو العزايم، نطاق الشروع في الجريمة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1970.
- بلال، أحمد عوض، قاعدة استبعاد الأدلة المتحصلة بطرق غير مشروعة في الإجراءات الجنائية المقارنة، دار النهضة، القاهرة، الطبعة الثالثة، 2013.

- حسني، محمود نجيب، المساهمة الجنائية في التشريعات العربية، الطبعة الرابعة، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2022.
- المشهداني، ياسين خضير، التهمة وتطبيقاتها في القضاء الجنائي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، الطبعة الثانية، 2010، ص 202-203.
- المري، بهاء، الاثبات الجنائي وأثر الأدلة العلمية والالكترونية في اقتناع القاضي، دار الاهرام للإصدارات القانونية، القاهرة، الطبعة الأولى الجزء الثالث،2022، ص 287-290.

ب. المراجع المتخصصة:

- شمس الدين، أشرف تجريم غسيل الأموال في التشريعات المقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثانية لسنة 2007.
- السيد، هاشم، مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وجهود دولة قطر، دار الوتد، قطر، الطبعة الأولى، 2020
- سرور، أحمد فتحي، غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المجموعة العلمية للطبع والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى 2021.

ثانياً: الرسائل العلمية والدراسات:

- مباركي، دليلة، غسل الأموال، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضير، باتنه، 2007

- نايف، فلاح حسين، جريمة غسل الأموال من خلال العملات المشفرة، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، بغداد، 2023
- البوسعيدي، سالم بن ناصر، العملات المشفرة وعلاقتها بجريمة غسل الأموال، رسالة ماجستير، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان، 2024.
- د. محمد شعيب: مجلة المؤشر، العدد 274، تاريخ 1998/7/31، ص49.
- العاصي، محمد عبدالله، المسئولية الجنائية للأشخاص المعنوية، دراسة في ضوء التشريعات المصرية والفرنسية، المجلة القانونية، جامعة القاهرة فرع الخرطوم، المجلد 7، العدد 2، مايو 2020، ص240-241.

ثالثًا: القوانين والاتفاقيات:

- القانون رقم 11 لسنة 2004 بإصدار قانون العقوبات القطري.
- قانون رقم 4 لسنة 2010 بإصدار قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب القطري.
- القانون رقم 13 لسنة 2012 بإصدار قانون مصرف قطر المركزي.
- قانون رقم (14) لسنة 2014 بإصدار قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية.
- القانون رقم 20 لسنة 2019 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب القطري.
- قانون رقم 80 لسنة 2002 بإصدار قانون مكافحة غسل الأموال جمهورية مصر العربية.

- قانون العقوبات المصري طبقاً لأحدث التعديلات بالقانون رقم 95 لسنة 2003 القانون رقم 58 لسنة 1937 بإصدار قانون العقوبات.
- الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات، جامعه الدول العربية، 2010.
- الاتفاقية العربية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، جامعه الدول العربية، 2010.

رابعًا: تقارير:

- تعميم مصرف قطر المركزي للبنوك بحظر التعامل بالعملات الافتراضية 2018.

خامساً: أحكام المحاكم:

- محكمة التمييز القطرية (جنائي، الطعن رقم 12 لسنة 2007).
- محكمة التمييز القطرية (جنائي، الطعن رقم 121 لسنة 2016).
- محكمة التمييز الكويتية (جنائي، الطعن رقم 749 لسنة 2023).
- محكمة الاتحادية العليا دولة الامارات (جنائي، طعن رقم 239 لسنة 2013).
- محكمة النقض المصرية (جنائي، الطعن رقم 5191 لسنة 87 ق جلسة 2018/4/14).
- محكمة النقض المصرية (جنائي، الطعن رقم 8254 لسنة 78 ق، جلسة 2011/4/2).
- محكمة النقض المصرية (جنائي، الطعن رقم 6036 لسنة 93 ق، تاريخ الجلسة 2024/5/15).

- المحكمة العليا، جمهورية السودان (طعن جنائي رقم 623 لسنة 2007 جلسة 2007/9/14)

المراجع باللغات الأجنبية:

أولاً: الكتب:

- Anti- Money laundering specialist - Global Compliance Institute, Second Edition, Australia 2020

ثانياً: القوانين:

- قانون العقوبات الفرنسي لسنة 1992 المعمول به اعتباراً 1994/3/1.
- قانون مكافحة الإرهاب (قانون الوطنية) – (USA Patriot Act).
- قانون سرية البنوك في الولايات المتحدة (Bank secrecy Act) الصادر عام 1970.
- القانون الإنجليزي، قانون الشروع الجنائي، لعام 1981 القسم 1 (Criminal Attempts Act 1981)

ثالثاً: تقارير والاتفاقيات:

- اتفاقيه الأمم المتحدة لمكافحه الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية سنه 2000
- التشريع النموذجي بشأن غسل الأموال والمصادرة الصادر عن الأمم المتحدة سنه 1995

- ورقة مجموعة العمل المالي، توجيهات حول المخاطر المتعلقة بالعملات الافتراضية 2014.
- تقرير مكتبة القانون في الكونغرس الامريكية Regulatory Approaches to Cryptoassets in Selected Jurisdiction, The Law Library of Congress, Global Legal Research Directorate, 2019.
- مجموعة العمل المالي (*Financial Action Task Force*) تحديثات حول التوصيات المتعلقة بالعملات الافتراضية ومكافحة غسل الأموال.
- تقارير هيئة الأوراق المالية الامريكية (*SEC*) حول الجرائم المرتبطة بالأصول الرقمية.
- تقارير The Role of Virtua; Currencies in Money Laundering
- التوجيه الخامس لمكافحة غسل الأموال، (843/2018/EU) بشأن منع استخدام النظام المالي لأغراض غسل الأموال المعدل بالتوجيه الرابع لمكافحة غسل الأموال في الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي 2018/6/19.

مراجع شبكة الإنترنت:

أولاً: القوانين:

- دستور الولايات المتحدة الامريكية http://hrlibrary.umn.edu/arabic/us-con.html

ثانياً: الاحكام:

- Shihbuddin v. United States 2021 (منشور على موقع https://law.justia.com/)
- United States v. Gotti 1992 https://www.fbi.gov/history/famous-cases/john-gotti